Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية

Misan Journal of Political and International Studies
Online ISSN: 3007-6218 & Print ISSN: 3007-620X

Journal Homepage: https://mjpis.uomisan.edu.iq/index.php/1/management/settings/context
E-mail: m.journalpolst@uomisan.edu.iq
Vol.(2) No. (1) June 2026
DOI: https://doi.org/10.65441/umisa.2026.02108

The political role of the Kurds in Iraq post 2003

(1)Professor Dr. Dina Hatif Maki

Keywords:

Kurds in Iraq, Federalism ,Political Fragmentation, Center, Periphery Relations, Power Sharing, Post-2003 Iraq

Received:17/1/2026

Accepted:5/3/2026

Available:22/6/2026

Abstract

The Kurds in Iraq have played a significant political role since 2003, actively contributing to the establishment of the post-2003 political system and securing a recognized position within a federal framework. They participated effectively in federal governance and were able to consolidate a range of political and institutional gains.

However, this influence has gradually declined over time. This decline can be attributed to a combination of internal and external factors. Internally, political fragmentation and competition among Kurdish parties over power and influence within the Kurdistan Region weakened their collective bargaining capacity and reduced their ability to act as a unified political force. Externally, ongoing disputes with the federal government over key issues—particularly natural resources, territorial boundaries, and administrative authority—further constrained their political leverage.

As a result, the Kurdish political position in Iraq has shifted from a decisive and influential role in the immediate post-2003 period to a more constrained and fragmented one, limiting their capacity to shape national political outcomes.

(1) Center For International and Strategic Studies/University of Baghdad/Iraq(dina.hatif@cis.uobaghdad.edu.iq)
https://orcid.org/0000-0001-8028-8689

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

الدور السياسي للأكراد في العراق بعد 2003

[1] أ.د. دينا هاتف مكي

المستخلص

مارس الاكراد في العراق بعد 2003 دورا سياسيا مهما اذ شاركوا في وضع اسس النظام الجديد وعملوا على تحقيق مصالحهم في قيام اقليم خاص بهم ضمن نظام فدرالي وتمكنوا من المشاركة في المؤسسات الاتحادية ،لكن هذا الدور لم يستمر بنفس القوة و انما عانى تراجعا لاسباب البعض منها يتعلق بالاكراد انفسهم والصراع بينهم على السلطة والنفوذ في الاقليم الامر الذي اضعفهم في مواجهة السلطة المركزية بان يكونوا قوة واحدة ذات صوت مسموع والبعض الاخر يتعلق بالصراع بينهم وبين السلطة الاتحادية على الموارد والاراضي واسباب اخرى وكانت النتيجة ان الاكراد لم يعودوا تلك القوة السياسية التي بدات في 2003 .

كلمات مفتاحية: مكاسب الاكراد، المحاصصة، المعوقات والتحديات

المقدمة:

يشكل الاكراد جزءا من الدولة العراقية وكان لهم عبر التاريخ دور سياسي فيها قد يضعف في مرحلة من المراحل لكنه مايلبث ان يعود ليقوى بتوافر الظروف الملائمة ،وقد برز هذا الدور بعد 2003 وذلك في المراحل الاولى لتاسيس النظام السياسي بشكله الجديد وسعوا لان يحافظوا على مصالحهم فيه وتحقق لهم ذلك فقد تمكنوا من تحويل النظام الجديد الى فدرالي وان يكون لهم اقليم معترف به في سياق الدستور وان يحافظوا على هويتهم يشاركوا في صنع القرار في هذه الدولة ولهم حصة في ميزانية الدولة ،لكن هذا الدور تراجع لاسباب عدة اهمها الخلافات المتزايدة بين الحكومة الاتحادية و حكومة الاقليم حول مواضيع كركوك والمناطق المتنازع عليها وكذلك النفط والموارد المالية والتي تزايدت بمرور الايام الى حد ان اعلن الاقليم عن اجراءه استفتاء للانفصال عن العراق في 2017 مستغلا الضعف الذي مر به البلد نتيجة انشغال الحكومة الاتحادية بمواجهة تنظيم داعش الارهابي وما تلاه من اعادة الاستقرار وهنا كانت المواجهة هي الحل اذ لجات الحكومة الاتحادية الى مواجهة الاقليم سواء بنشر القوات العسكرية ام معاقبته اقتصاديا الامر الذي اضطر الاقليم الى التراجع ومعه تراجع دوره ورافق هذا الامر زيادة الخلافات والانقسامات بين الاحزاب الكردية نفسها الامر الذي اوصل الاقليم الى حالة الجمود السياسي ما زاد من ضعف الاقليم سواء في مواجهة الحكومة الاتحادية او حتى في مواجهة المجتمع الدولي وحتى قبالة مواطنيه ما اضعف دوره السياسي ايضا واخذت الاحزاب الكردية تعمل بشكل منفرد بدلا من ان تتعامل بشكل موحد مع الحكومة الاتحادية ما يعني تقديم مزيد من التنازلات وحصول مزيد من الضعف في الدور السياسي وهو ما يحاول البحث القاء الضوء عليه

اهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في انه يلقي الضوء على الدور السياسي لجزء مهم من الشعب العراقي متمثلا بالأكراد وطبيعة هذا الدور والمصاعب التي تواجهه على صعيد الحياة السياسية العراقية.

اشكالية البحث:

تقوم على ان الدور السياسي الكردي يظل معتمدا على وحدة الموقف الكردي وعلى اعتبار أنفسهم مواطنين عراقيين لا مجرد اكراد

فرضية:

يقوم البحث على فرضية ان الدور السياسي الكردي في العراق يتناسب طردياً مع قوة الاحزاب الكردية نفسها

المنهجية:

استخدم البحث كلا من المنهج التاريخي والوصفي والمقارن والتحليلي

الهيكلية:

يقوم البحث على الهيكلية الاتية: المبحث الاول ـ الدور السياسي للأكراد في تأسيس النظام في العراق بعد 2003
المطلب الاول – مكاسب الأكراد في الدستور
المطلب الثاني – المحاصصة وحصة الأكراد فيها على صعيد الحكومة الاتحادية
المطلب الثالث ـ حصة الأكراد في المناصب المهمة في الدولة
المبحث الثاني ـالمعوقات والتحديات امام المشاركة الكردية في الحياة السياسية على الصعيد الاتحادي
المطلب الاول ـ الخلافات البينية الكردية
المطلب الثاني . الخلافات والانقسامات على صعيد انتخابات الاقليم نفسها وتشكيل الحكومة فيه
المطلب الثالث ـ النزعة الاستقلالية عند الأكراد ورغبتهم بالانفصال
المطلب الرابع ـ ازمة الموارد المالية
المطلب الخامس ــ مستقبل الدور السياسي الكردي في العراق

المبحث الاول ـ الدور السياسي للأكراد في تاسيس النظام في العراق بعد 2003

يتواجد الأكراد منذ القدم في العراق وبالذات في المناطق الجبلية التي تلتقي فيها حدود العراق مع كل من ايران وتركيا ،ويقال انهم من القبائل الهندو اوربية التي هاجرت الى المنطقة منذ القدم[1]،اي ان الأكراد سكنوا هذه المنطقة واستقروا فيها لعقود طويلة واصبحوا جزءا منها ومروا بكل ما مرت به من تغيرات ،لكن مع تقسيم المنطقة وفق اتفاقية سايكس بيكو وما تلاها توزع الأكراد بين اكثر من دولة وعاشوا تجارب سياسية اختلفت وفقا لطبيعة النظم السياسية في هذه الدول ،ومنهم أكراد العراق الذين رغبوا بتحقيق حكم ذاتي في مناطق تواجدهم ولم يتسن لهم تحقيق هذا الامر بشكل فعلي الا بعد ضعف النظام الحاكم في العراق بعد 1991 وفرض مناطق الحظر الجوي عليه من قبل الغرب . يقدر عدد الأكراد في العراق بـ 6.370 مليون انسان [2]،من اصل 46.118 مليون عراقي وفق الاحصاء العام للسكان 2024 [3]،اي انهم يشكلون 13% من السكان تقريباً .ويسكن الأكراد شمال العراق، وان لم يمنع هذا من تواجدهم في الكثير من المناطق فيه [4]، وحصل التطور الكبير في وضعهم السياسي بعد 2003 عندما تغير النظام وتمكنوا من اقامة اقليم خاص بهم ضمن العراق في ظل نظام اتحادي فدرالي وسعوا من البداية لان يكونوا مساهمين رئيسيين فيه .

مع انهيار النظام الحاكم في العراق 2003 ،كان الأكراد هم الاكثر معرفة بما يرغبون به من الوضع الجديد وكيفية ادارة امورهم،ويعود هذا الى انهم تمتعوا بنوع من الاستقلال الذاتي منذ 1992 ،ومارسوا العمل السياسي، فضلاً عن ان الاحزاب الكردية لديها مقومات العمل السياسي سواء من حيث وجود الاشخاص المؤهلين او من حيث التنظيم السياسي فالحزبان الكرديان الرئيسان ـ الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني ـ مارسا العمل السياسي وامتلك قادتهما علاقات دولية واسعة فضلاً عن امتلاكهم قوات عسكرية متمثلة بالبشمركة ،لذا وظف الأكراد كل هذه المقومات في الحصول على حصة في الحكم والسياسة في النظام الجديد[5].

واستفاد الأكراد من علاقتهم بالغرب، فهم يعدون أكثر الجماعات تأييدا لأمريكا والغرب في البلاد، ويعود ذلك إلى الحماية الغربية للأكراد منذ عام ١٩٩١، وإلى استمرار الاتصالات بين الطرفين. والقادة الأكراد، هم الوحيدون تقريباً من بين العراقيين الذين يرغبون في استمرار الوجود العسكري الأمريكي في العراق[6]. فقد امتلك الأكراد علاقة جيدة مع الامريكان الذين رعوا وجودهم في شمال العراق بشكل منفصل عن الدولة العراقية منذ 1992 وشاركوا في مؤتمرات المعارضة والتي وضعت اسس مشاركتهم فيما بعد في النظام الجديد.

ورغب الأكراد بان يكون لهم دور اساسي في النظام السياسي الجديد لذا دعم الحزبان الكرديان الرئيسان الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني ،والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني قوات التحالف بقوة ودعما العملية السياسية الجديدة اذ رغبا بان يكونا جزء اساسي في النظام الجديد ،وان تكون الفدرالية الشكل الجديد لنظام الحكم [7]اي ان يكون لهم نظام حكم خاص بهم في ظل الدولة العراقية ويتمتعون بالاستقلال في ادارة امورهم وان تكون الهوية الكردية خاصة بهم وفي نفس الوقت حاضرة على صعيد العراق وهو ما تحقق بالفعل .

شهدت مرحلة ما بعد 2003 اختلافات كثيرة بين الأطراف السياسية حول شكل النظام السياسي وحصة كل منها فيه ـ لربما الشيء الوحيد الذي اتفقوا عليه هو اسقاط النظام ـ وهو أمر طبيعي لكثرة الأطراف المشتركة التي تمثل الجماعات المختلفة في المجتمع، وتعرضوا لضغوط داخلية وخارجية من أجل الوصول الى الدستور الذي وضع أسس الدولة المقبلة وتم الاتفاق على جعل العملية السياسية توافقية، فقد وضع نظام من الضمانات المتفق عليها كي يشمل الجميع، وبذا يشارك الجميع في السلطة وتكون لكل منهم حصته فيها [8].

كان هناك خلاف منذ البداية على شكل الفدرالية التي ستمنح للأكراد في الدستور وايضا مكاسب أخرى، فقد رغب الأكراد أن يهيمن مفهوم الفيدرالية وهو ما تحقق في الدستور الجديد فيما بعد وان تكون هناك حكومة إقليمية ـ خاصة بهم ـ قوية تتعامل مع المناطق والمجموعات العراقية الأخرى على قدم المساواة ،وترسيخ الحكم الكردي في الشمال وتوسيعه ليشمل المدن والبلدات التي تُعتبر ذات أغلبية كردية، ولا سيما كركوك،وان يكون هناك هيكل فيدرالي يسمح لهم بالاحتفاظ بالحكم الذاتي الذي يتمتعون به بالفعل[9].المسألة الثانية هي دور الأكراد في الدولة ومدى الحكم الذاتي الذي سيتمتعون به بموجب الدستور. فبينما طالب الأكراد بـ"فيدرالية"، يُعرّفونها على انها منطقة كردية عرقياً – كردستان – في الشمال، فضّل عراقيون آخرون فيدرالية تُعرّف إداريا، على أساس المحافظات مثلاً. وفي حال اعتماد الفيدرالية الأولى، ستظهر مسائل مثل أين وكيف ستُحدّد حدود "كردستان"، لا سيما في المناطق المختلطة مثل كركوك، وفي حال وجود كردستان مُعرّفة عرقيًا، ممكن ان يفتح هذا الامر الباب أمام وحدات حكم ذاتي في مناطق أخرى، مثل "الجنوب الشيعي" أو "المثلث السني"، ما يهدد تماسك ووحدة العراق كدولة[10]،لكن في النهاية ظهر الاقليم الكردي بالصورة التي نعرفها اليوم.

بعد 2003، ازداد ارتباط الأكراد بالعراق، وصرّح عرفات كرم، عضو البرلمان العراقي عن الحزب الديمقراطي الكردستاني، قائلاً: "لم يشعر الأكراد قط بأنهم عراقيون كما شعروا في حقبة ما بعد عام ٢٠٠٣ عندما تحالفوا مع الشيعة لتشكيل النظام الجديد في العراق". وأضاف: "في ظل الحكم الشيعي، ولأول مرة منذ عام ١٩٩٢، شعر الأكراد بأنهم عراقيون". فقد أصبح الأكراد، منذ عام ٢٠٠٣، مساهمين رئيسيين في عملية صنع القرار في بغداد، حيث شغلوا، إلى جانب الشيعة، عدة مناصب تنفيذية ووزارية نافذة في جميع مستويات بيروقراطية الدولة.[11]

هناك ما يجمع الأكراد مع الكثير الساسة العراقيين الجدد، بما في ذلك تاريخهم المشترك في العمل ضد النظام السابق. يقول سعدي أحمد بيرة، عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني: "هناك العديد من القادة الشيعة الذين كانوا معنا في خنادق وجبال كردستان. حتى أننا شاركناهم زنزانات السجون". لذا مع حلول عام ٢٠٠٣، شكّل الشيعة والأكراد تحالفا من أجل بناء النظام الجديد. وأشار جعفر أمينكي من الحزب الديمقراطي نائب رئيس برلمان إقليم كردستان العراق بعد 2013، إلى أن "الأكراد والشيعة لعبوا دورًا قياديًا في بناء العراق الجديد"[12].

و حقق الأكراد مكاسب من قانون ادارة الدولة الانتقالي والذي تم الاعتراف به بالدستور فيما بعد والذي جعل العراق بلدا نظامه جمهوري اتحادي فيدرالي ديمقراطي تعددي وان العراق بلد متعدد القوميات ما يعني وجود قوميات أخرى عدا العربية منها الكردية .[13] **وتم** تاسيس مجلس حكم انتقالي في 13 / تموز/ 2003 بقرار من سلطة الائتلاف الموقتة،وتشكل من 25 عضوا معينيين خمسهم من الأكراد كل منهم يتولى الرئاسة لمدة شهر* ،وكانت صلاحياته استشارية ـ ويفترض ان لديهم صلاحيات تعيين الوزراء وعزلهم وتعيين الممثلين الدبلوماسيين والتصويت على الميزانية وتشكيل لجنة لاعداد دستور للبلاد .،لكن السلطة الحقيقية كانت بيد سلطة الائتلاف المؤقتة . حُلّ المجلس بعد ان تولى اياد علاوي رئاسة الوزراء وغازي الياور رئاسة الدولة [14] وتمت الدعوة لانتخابات الجمعية الوطنية ودخلت معظم الاحزاب الكردية ـ 11 تنظيم سياسي ـ في قائمة واحدة تحت عنوان التحالف الكردستاني اهمها الحزب الديمقراطي الكردستاني ،الاتحاد الوطني الكردستاني ،الحزب الشيوعي الكردستاني ،الاتحاد الديمقراطي الكلداني ،والحزب الوطني الاشوري [15] وشاركوا في انتخابات الجمعية الوطنية وحققوا . نسبة 25.7% من المقاعد ـ 75 مقعد ـ وهي نسبة كبيرة نسبيا ،والتي هي اي الجمعية الوطنية شكلت لجنة لكتابة دستور العراق وكان النائب الاول لرئيس اللجنة كردي هو فؤاد معصوم ـ الرئيس همام حمودي والنائب الثاني عدنان الجنابي ـ[16]فضلاً عن اعضاء أكراد اخرين تم انتخابهم ،وحرص الأكراد على ان يكون لهم دور مؤثر فيها

وكانت مفاوضات كتابة دستور العراق تجري احيانا في منزل جلال طالباني او عبد العزيز الحكيم وشاركهم مسعود برزاني ومعهم اخرون طبعاً وكان هناك زلماي خليل زاده وايضا بيتر جالبريث والاخير كان يعمل مستشارا لدى الأكراد، اي ان اليد العليا كانت لهم في كتابة الدستور[17]كي يخدم مصالحهم وهو ما تحقق بالفعل. وبعد ذلك عمل الأكراد من أجل اعتماد الدستور العراقي الدائم عام ٢٠٠٥. وكان للناخبين الأكراد من محافظة

نينوى، التي تُعدّ المحافظة المتأرجحة وقتها، الأصوات الحاسمة في إقرار الدستور، اذ لولاها، لكان بإمكان دعاة "لا" – في محافظتي الأنبار وصلاح الدين – منع اعتماد الدستور وفقا لقواعد الانتخابات العراقية التي تنصّ على أن تصويت أغلبية الناخبين في ثلاث محافظات بـ "لا" سيجعل الدستور باطلًا ولاغيًا [18] ما جعل العملية السياسية بوضعها الجديد تستمر بالعراق، وحقق الدستور مكاسب كثيرة للأكراد.

المطلب الاول – مكاسب الأكراد في الدستور

ضمن الدستور العراقي لعام 2005 وضع الأكراد بعدهم مواطنين في الدولة ولهم ـ كبقية المواطنين العراقيين ـ حقوق كما عليهم واجبات ،و اعطاهم حق اقامة اقليم خاص بهم وبذا ضمن لهم نوعا من الاستقلال الذاتي ،فقد حُدِد في المادة الاولى من الدستور شكل النظام السياسي العراقي والذي اصبح نظاماً اتحادياً ،*وعليه ظهر اقليم كردستان الى الوجود بشكل قانوني .و اعترف الدستور في مادته الثالثة بـ "ان العراق بلد متعدد القوميات والاديان والمذاهب ..."اي انه يعترف بوجود قوميات أخرى عدا القومية العربية التي تشكل الغالبية السكانية وضمن الدستور مساواة جميع الافراد في الحقوق والواجبات بنصه في المادة 14" ان جميع العراقيين متساوون امام القانون دون تمييز بسبب الجنس او العرق او القومية ..."وساوى الدستور في مادته الرابعة اللغة الكردية باللغة العربية عن طريق جعلها لغة رسمية ويتم التعامل بها في المؤسسات والمخاطبات الرسمية واصدار الوثائق الرسمية بها وحتى الجريدة الرسمية تصدر باللغتين وهذا يشكل مكسبا كبيرا للكرد ،فهم مواطنين على حد سواء مع بقية العراقيين لايختلفون عنهم في شيء حتى ان لغتهم اصبحت لغة رسمية في البلد .

وفي المادة 116 اعاد الدستور تأكيد ان النظام الاتحادي في العراق يتكون من عاصمة واقاليم ومحافظات لامركزية وادارات محلية ،اما المادة 117 فاقرت في فقرتها الاولى نفاذية اقليم كردستان وسلطاته القائمة كإقليم اتحادي .واعطاه الحق في المادة 120 بوضع دستور ،كما اعطى في المادة 121 الاقليم السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية .وقد حفظ الدستور استمرارية نفاذ القوانين التي صدرت في الاقليم منذ 1992 في المادة 141 مالم تكن مخالفة له، اي اعطاء المصداقية لها ،وايضا نفاذية قرارات المحاكم والعقود في الاقليم ما ما لم يتم تعديلها أو الغاؤها حسب قوانين اقليم كوردستان من قبل الجهة المختصة فيها ، وما لم تكن مخالفة للدستور ،اي حفظ الاستقلالية القانونية للإقليم، لكن هذا لا يمنع من وجود سلطة قضائية اتحادية والتي تتكون وفق المادة 89 من مجلس القضاء الاعلى ، والمحكمة الاتحادية العليا ، ومحكمة التمييز الاتحادية ، وجهاز الادعاء العام ، وهيئة الاشراف القضائي ، والمحاكم الاتحادية الأخرى التي تنظم وفقا للقانون،وان لمجلس القضاء الاعلى وفق المادة 91 أولاً إدارة شؤون القضاء والاشراف على القضاء الاتحادي ،وطبعاً للأكراد نصيب من التواجد في هذه السلطة فضلاً عن السلطات الأخرى ،كما انهم يتواجدون في مؤسسات الدولة الاتحادية ،ووضع الدستور في المادة 105 تاسيس هيئة عامة لضمان حقوق الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم في المشاركة العادلة في إدارة مؤسسات الدولة الاتحادية المختلفة والبعثات والزمالات الدراسية والوفود والمؤتمرات الاقليمية والدولية وتتكون من ممثلي الحكومة الاتحادية والاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم وتنظم بقانون.

وضمن الدستور الحقوق الاقتصادية للجميع وكيفية ضمان توزيع الموارد، فقد وضعت المادة رقم 106 التي تؤسس لاقامة هيئة عامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية وتتكون الهيئة من خبراء الحكومة الاتحادية والاقاليم والمحافظات وممثلين عنها وتكون مسؤولة عن "التحقق من عدالة توزيع المنح والمساعدات والقروض الدولية بموجب استحقاق الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم"وايضاً" التحقق من الاستخدام الامثل للموارد المالية الاتحادية واقتسامها وضمان الشفافية والعدالة عند تخصيص الاموال لحكومات الاقاليم أو المحافظات غير المنتظمة في اقليم وفقا للنسب المقررة ".

وعلى صعيد الموارد الهيدروكربونية فوضحت المادة 111 ان النفط والغاز ملك كل الشعب العراقي في كل الاقاليم والمحافظات. وفصلت المادة 112 مسالة استغلال الموارد الهيدروكربونية فذكرت في الفقرة اولا: تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة على ان توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع انحاء البلاد ، مع تحديد حصة لمدة محددة للأقاليم المتضررة والتي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق والتي تضررت بعد ذلك بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق

المختلفة من البلاد وينظم ذلك بقانون. ثانيا: تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة معا برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز بما يحقق اعلى منفعة للشعب العراقي معتمدة أحدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار.

واعطى الدستور في المادة 115 توضيحا لتوزيع الاختصاصات بين الاقاليم والسلطة الاتحادية بنصه كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية يكون من صلاحية الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم والصلاحيات الأخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والاقاليم تكون الأولوية فيها لقانون الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم في حالة الخلاف بينهما.

ومن المواد المهمة التي اعطيت في الدستور للأكراد هي المادة 140 التي ضمنت للأكراد الحقوق التي اعطيت لهم في قانون ادارة الدولة الانتقالي فيما يتعلق بكركوك والمناطق المتنازع عليها، وهي كما يلي

أولاً: تتولى السلطة التنفيذية اتخاذ الخطوات اللازمة لاستكمال تنفيذ متطلبات المادة (٥٨) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية بكل فقراتها.

ثانياً: المسؤولية الملقاة على السلطة التنفيذية في الحكومة الانتقالية والمنصوص عليها في المادة (٥٨) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية تمتد وتستمر إلى السلطة التنفيذية المنتخبة بموجب هذا الدستور على ان تنجز كاملة (التطبيع، الاحصاء وتنتهي باستفتاء في كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها لتحديد ارادة مواطنيها) في مدة اقصاها الحادي والثلاثون من شهر كانون الاول سنة الفين وسبعة 2007/12/31.

ما ذكر اعلاه كان ملخصا للحقوق التي حصل عليها الأكراد من الدستور الجديد الذي ضمن لهم اقليما خاصا بهم وسلطة منفصلة عن السلطة الاتحادية ودورا سياسيا لم يقتصر على الاقليم فهم كجزء من البلد لهم حق في ان يكونوا جزءا من السلطة الاتحادية ويتمتعوا بدور سياسي على صعيدها وكانوا جزءا من نظام المحاصصة فيها.

المطلب الثاني – المحاصصة وحصة الأكراد فيها على صعيد الحكومة الاتحادية

بعد 2003 كان هناك اتفاق على تقاسم السلطة والمواقع والمراكز السياسية على اساس المحاصصة ،فكانت رئاسة الوزراء من نصيب الشيعة ورئاسة البرلمان للسنة ،ورئاسة الجمهورية للأكراد ،ويفترض في ظل هذا النظام ان تخضع القرارات الرئيسة للبلد لنظام التوازن والشراكة الذي وضعت اسسه بعد 2003 ،وبالفعل كان هذا الحال في البداية واستفاد الأكراد منه ،اذ تواجدوا بقوة على صعيد الحكومة الاتحادية في بغداد وفي نفس الوقت كانوا يحكمون اقليم كردستان بشكل مستقل تقريبا ،لكن تغير الحال بعد ذلك ،صحيح ان نظام المحاصصة لايزال قائما ومعمولا به لكن تغيرت فاعليته عما سبق ،اذ لم يعد الأكراد يمتلكون القوة لمنع قرارات بعينها ،وانما يخضعون لضغوط الاخرين . [19]

توحد الأكراد من أجل مصالحهم في التغيير الذي حدث في 2003 ،وقد عملوا بانسجام في السنوات الاولى التي تلته لتكريس سلطتهم على صعيد البلاد وجني ثمار مشاركتهم عن طريق الاعتراف بشمال العراق كإقليم رسمي ومنحه سلطة حكم مستقلة بشكل كبير .وشارك الأكراد في الانتخابات التي جرت جميعها ولديهم عدد لابأس به من المقاعد في كل دورة يؤثر في تشكيل الحكومات و سن التشريعات .وتمكن الأكراد ضمن نظام المحاصصة من الحصول على مواقع مهمة على صعيد الحكومة الاتحادية ممثلين برئاسة الدولة فضلاً عن نيابة رئاسة البرلمان وحصلوا على حقائب سياسية مهمة مثل الخارجية و حتى المالية [20]ولم يتغير التوازن العرقي والطائفي في الحكم بشكل كبير على مدار العامين الاولين من التغيير، وقد صُممت الحكومة الانتقالية العراقية لعام 2003 لتعكس هذا التوزيع ، فمن بين أعضاء مجلس الحكم الانتقالي العراقي والحكومة المرافقة له، كان هناك 54% من الشيعة، و22% من الأكراد، وحوالي 16% من العرب السنة فيما شكل كل من التركمان والمسيحيين 4% .[21] وفيما يلي حصة الاكراد في كل انتخابات.

اولا – انتخابات 2005

في بداية التغيير نجح الأكراد في التفاوض على الحكم الذاتي مع بقائهم تحت حماية الدولة العراقية. كما استفادوا من نفوذ برلماني غير متناسب نتيجة مقاطعة العرب السنة للانتخابات عام ٢٠٠٥، واستغلوا تحالفهم مع الأحزاب الشيعية النافذة لتحقيق العديد من مطالبهم. وقد أُتيحت لهم أربع

سنوات لتوسيع نطاق حكمهم الذاتي ومواصلة السعي للحصول على صلاحيات أكبر. لكن استياء القوى العراقية الأخرى من المكاسب الكردية، ونمو قوى سياسية جديدة على صعيد البلد، حدّ من هذا التوجه وصعّد التوتر العربي الكردي.[22]

في الانتخابات الاولى للبرلمان شارك الأكراد تحت عنوان التحالف الكردستاني وحصلوا على نسبة 22% من الاصوات اي 58 مقعد من اصل 275 مقعد [23] ـ فقد حصل التحالف الكردستاني على 53 مقعد والذي تكون من الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني والجماعة الإسلامية في كردستان وحزب الإخاء التركماني وحزب كادحي كردستان وعدد من المستقلين ومجموعهم53 مقعدًا،[24]،وحصل الاتحاد الاسلامي الكردستاني والذي تنافس لوحده على 5 مقاعد ، وتولى عارف طيفور من الديمقراطي الكردستاني منصب النائب الثاني لرئيس البرلمان وقتها . [25]وفي الحكومة التي تشكلت اثر الانتخابات نال التحالف الكردستاني وزارات الخارجية ،والصناعة ،والإسكان ،والموارد المائية ،والبيئة ،والهجرة والمهجرين، [26]وطبعاً رئيس الدولة جلال الطالباني من الاتحاد الوطني

ثانيا ـ انتخابات 2010

اقيمت انتخابات في 7 مارس/آذار 2010. وحصلت القائمة العراقية العلمانية ـ وهي تحالف شيعي سني بقيادة رئيس الوزراء السابق إياد علاوي ـ على 91 مقعدًا من إجمالي 325 مقعدًا، وحصل ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي على 89 مقعدًا، أما التحالف الوطني العراقي، فقد حصل على 70 مقعدًا، بينما حصل الأكراد على 57 مقعدًا.[27]

ولم تتمكن أي كتلة منتخبة في المجلس من تشكيل حكومة بمفردها. وشهدت البلاد أزمة جمود سياسي، ولم يتم تجاوزها الا بفضل مبادرة سياسية من قيادة كردستان، أسفرت عما يُسمى باتفاقية أربيل، التي وقّعتها جميع القوى السياسية الرئيسة في البلاد ـ كانت الأهداف العملية لأهم عناصر اتفاق أربيل هي تسهيل الشراكة الوطنية في الحكم، والشروع في إصلاحات سياسية واقتصادية جوهرية. ثم انعقد البرلمان العراقي في 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2010، وانتخب أسامة النجيفي (من القائمة العراقية) رئيسا جديدًا للبرلمان، وجلال طالباني . من الاتحاد الوطني ـ رئيساً للدولة ونوري المالكي كرئيس للوزراء.[28]

في هذه الانتخابات اي انتخابات 2010 ـ أصبح عدد مقاعد البرلمان 325 مقعدا، حصل الأكراد على 57 مقعد وبنسبة 17.5 ــ دون الاقليات .[29]وقد انقسم التصويت الكردي بين الائتلاف الكردستاني وحصل على43 صوت، قائمة التغيير 8 والاتحاد الاسلامي الكردستاني 4 والجماعة الاسلامية 2 [30]و8 مقاعد للأقليات [31]،وايضا حصل عارف طيفور على منصب النائب الثاني لرئيس البرلمان [32] وعلى صعيد الوزارات حصل التحالف الكردستاني على 7 وزارات هي الهجرة والمهجرين والثقافة ووزارة البيئة والتجارة والصحة فضلاً عن وزارة الخارجية[33] .

ثالثا– انتخابات 2014

دخل الأكراد الانتخابات على الصعيد الوطني بشكل مختلف عن المرات السابقة، فلأول مرة منذ عام 2005، لم تتنافس المجموعتان الرئيستان، الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني كجبهة موحدة، لا في انتخابات مجالس المحافظات في إقليم كردستان العراق ولا في محافظتي كركوك ونينوى اللتين مثّلتا خط المواجهة لأكراد العراق منذ عام 2003، في سعيهم لاستعادة ما يعدونه جزءًا من كردستان. في الانتخابات التي سبقتها، وضع الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني خلافاتهما الداخلية جانباً، ليُظهرا كجبهة موحدة في العلاقات الكردية– العربية العراقية، لكن في هذه المرحلة سعى الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى ترسيخ الهيمنة التي حققها خلال الانتخابات البرلمانية في إقليم كردستان العراق في سبتمبر/أيلول 2013، والتي حل فيها الاتحاد الوطني الكردستاني في المركز الثالث، وخسر أمام كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني ومنافسه، حركة التغيير (غوران)[34].

عانى الاتحاد الوطني الكردستاني وقتها من غياب زعيمه، الطالباني، مما مثل تحديات داخلية وخارجية. اذ كان يعالج في ألمانيا منذ ديسمبر/كانون الأول 2012. فداخليا، لم يتمكن الاتحاد الوطني الكردستاني من بناء ثقل موازن لزعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني ورئيس إقليم كردستان العراق، مسعود بارزاني. كما إثر غياب الطالباني على استراتيجية الاتحاد الوطني الكردستاني الانتخابية وقوته، مما جعل الحزب الديمقراطي الكردستاني في

وضع أفضل. وخارجياً، تمكن الطالباني في الانتخابات السابقة من الاستفادة من منصبه ومكانته في بغداد وعلاقاته مع الحكومة الإيرانية لتعزيز مصالح الاتحاد الوطني الكردستاني وأكراد العراق.[35]

وفي النتيجة نال الاتحاد الوطني الكردستاني 21 مقعدًا قابله الديمقراطي الكردستاني بـ 25 مقعدًا و4 مقاعد للاتحاد الإسلامي الكردستاني، بينما فازت الجماعة الإسلامية الكردستانية بـ 3 مقاعد وظفرت كتلة التغيير الكردية بـ 9 مقاعد . وذهبت وزارة المالية للتحالف الكردستاني فضلاً عن وزارة الثقافة [36] وأصبح آرام الشيخ محمد النائب الثاني لرئيس البرلمان [37].

رابعا- انتخابات 2018

شهدت انتخابات 2018 ايضا تغيير في قوة الأكراد وفي عدد المقاعد التي حصلوا عليها في البرلمان الاتحادي، فحصل الديمقراطي الكردستاني على25، والاتحاد الوطني على 17، والتغيير على 5 والجيل الجديد على 4، والجماعة الاسلامية الكردستانية على 2، وأضحى بشير خليل توفيق من الديمقراطي الكردستاني نائب ثاني لرئيس البرلمان [38].وتشكلت حكومة عادل عبد المهدي وذهبت وزارة المالية ووزارة الإعمار إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني [39]وأصبح فؤاد معصوم رئيسا للدولة.

بعد ذلك استقالت حكومة عادل عبد المهدي إثر مظاهرات في مناطق عديدة من البلد وتشكلت حكومة برئاسة الكاظمي ،فعقب استقالة عبد المهدي توافقت الكتل السياسية على تعيين رئيس المخابرات مصطفى الكاظمي رئيسا للوزراء، بكابينة وزارية جديدة ضمت العديد من المستقلين فضلاً عن الاحزاب السياسية، فكانت حصة القوى الكردية وزارة الخارجية ووزارة العدل مقابل وزارة الزراعة ووزارة النقل ووزارة العمل ووزارة الاتصالات ووزارة الموارد المائية للقوى الشيعية كما نالت القوى السنية وزارتي التجارة والتخطيط بينما ذهبت وزارة الهجرة والمهجرين للمكون المسيحي[40] .

خامسا- انتخابات 2021

اما انتخابات 2021 فكانت حصة الأكراد فيها كما يلي الحزب الديمقراطي الكردستاني 31 مقعد، تحالف كردستان 17 مقعد، حراك الجيل الجديد 9، جماعة العدل الكردستانية 1 مقعد، وامسى شاخوان عبد الله من الديمقراطي الكردستاني النائب الثاني لرئيس البرلمان [41]ونالت الأحزاب الكردية وزارات البيئة والعدل والخارجية [42]،وأصبح عبد اللطيف رشيد رئيسا لجمهورية العراق.

المطلب الثالث ـ حصة الأكراد في المناصب المهمة في الدولة

بعد 2003 وكما أسلفنا حصل تقاسم للسلطات في ظل اتفاق بين الساسة العراقيين ـ محاصصة ـ وكانت نتيجة الاتفاق ان حصل الشيعة على منصب رئاسة الوزراء، والسنة منصب رئاسة البرلمان في حين اضحى منصب رئاسة الدولة من نصيب الكرد ولايزال هذا الاتفاق قائما رغم انه في بعض الاحيان تكون هناك محاولات للتغيير ولكنها لم تنجح، وامتدت المحاصصة الى جميع المناصب المهمة في الدولة وكل طرف يحاول ان يحصل على مواقع تعود عليه بالفائدة ومنهم الكرد بالطبع.

ففيما يخص الرئاسة فقد اصبح جلال طالباني رئيس جمهورية العراق عام 2006 ،واعيد انتخابه في 2010 ،ولكنه مرض بعد ذلك ثم تُوفي، فحل محله فؤاد معصوم مؤقتا ،والذي اختير رئيسا في 2014 ،وبعده تولى برهم صالح منصب الرئاسة في 2018 ،واخيرا كان عبد اللطيف رشيد هو رئيس الجمهورية بعد انتخابات 2021 ،ويفترض ان المنصب يعود للاتحاد الوطني الكردستاني وفقا للاتفاق الاستراتيجي بين الحزبين الكرديين في 2006 ،لكن اثرت الخلافات الكردية في عملية اختيار الرئيس ما ادى الى شغور المنصب مدة لابأس بها ،ففي انتخابات 2021 رشح الاتحاد الوطني برهم صالح ،ولم يرض الديمقراطي الكردستاني عن ترشيحه وتمسك كل منهما برايه حول المرشح للمنصب ،وظل الخلاف مدة طويلة الى ان اتفقا ان يكون من حصة الاتحاد الديمقراطي بشرط تغيير المرشح برهم صالح باخر هو عبد اللطيف رشيد و هو ما حصل بالفعل بترشيح عبد اللطيف الى جانب برهم صالح وريبوار اورحمن وحصلت اكثر من جولة انتهت بفوز عبد اللطيف رشيد بمنصب الرئاسة[43].

على صعيد الوزراء : في حكومة 2006 حصل برهم صالح على منصب النائب الاول لرئيس الوزراء .وقدم استقالته في 2009 بعد ان رشح لرئاسة وزراء اقليم كردستان .وحل محله روز نوري شاويس. كما حصل الأكراد على خمس وزارات اهمها وزارة الخارجية، فضلاً عن وزارة الاعمار والاسكان، البيئة، وزارة شؤون الامن الوطني، الموارد المائية [44]

وفي حكومة 2010 ظل روز نوري شاويس نائب لرئيس الوزراء مع توليه وزارة التجارة وكالة، كما حصل الكرد على وزارات الخارجية التي ظل فيها هوشيار زيباري من الوزارة السابقة فضلاً عن المرأة وكالة وكذلك الصحة، والهجرة والمهجرين، وشؤون المجتمع المدني [45]

في حكومة 2014 استمر روز نوري شاويس نائبا لرئيس الوزراء، وحصل الأكراد على وزارة المالية التي تولاها هوشيار زيباري الا انه اقيل بسبب اتهامات بالفساد، وكذلك وزارة الثقافة، والهجرة والمهجرين [46]

وكانت هناك خلافات بين الحزبين الرئيسين حول المناصب والوزارات وامتدت الى داخل الحزب الواحد ايضاً، فمع تعيين قادة كرد في الحكومة الاتحادية ببغداد أواخر عام ٢٠١٤ ظهرت الانقسامات داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني. ففي البداية، عُيّن روش نوري شاويس وزيرًا للمالية، وعُيّن هوشيار زيباري نائبًا لرئيس الوزراء، لكن شاويس رفض منصب المالية. ويقال إن مسعود بارزاني دعم زيباري لمنصب نائب رئيس الوزراء، بينما قيل إن نيجيرفان دعم شاويس لهذا المنصب. وفي النهاية، عُيّن شاويس نائبًا لرئيس الوزراء.[47] وهذا كله يؤثر في قوة موقف الأكراد وايضا في صورتهم على صعيد الحكومة الاتحادية.

ومنذ 2018 ولغاية 2020ظلت وزارة المالية من حصة الأكراد من الحزب الديمقراطي، فضلاً عن الاعمار والاسكان، والعدل [48]واضطرت حكومة عادل عبد المهدي للاستقالة بعد ان اجتاحت المظاهرات البلد كما أسلفنا وتم الاتفاق على تولي مصطفى الكاظمي رئاسة الحكومة لمرحلة انتقالية تهيئ لانتخابات مبكرة، وبالفعل تولى الحكم وشكل وزارة ضمت بعض المستقلين، وكان نصيب الكرد منها وزارتين هما الخارجية والعدل [49]

وبعد الانتخابات اواخر 2021 تشكلت حكومة برئاسة محمد شياع السوداني وحصل الأكراد على نيابة رئيس الوزراء من قبل وزير الخارجية فؤاد حسين، فضلاً عن وزارة الاعمار والاسكان والبلديات، والعدل، والبيئة [50].ومع ان الأكراد تواجدوا على صعيد الحكومة الاتحادية فان دورهم بمرور الايام اخذ يتراجع ولهذا الامر اسباب عدة.

المبحث الثاني ـالمعوقات والتحديات امام المشاركة الكردية في الحياة السياسية على الصعيد الاتحادي

هناك خلاف في العلاقة بين الأكراد ونظرائهم من العرب، فلم تكن العلاقة بين الأكراد والحكومة الاتحادية على ما يرام، فغالبا ما شابتها مخاوف وتشكيك من كل طرف بالآخر. فمن في بغداد ينظر الى الأكراد على انهم يرغبون بالحصول على حصة كبيرة من السلطة وعلى نسبة من الميزانية دون تقديم شيء الى الحكومة الاتحادية وغالبا ما استخدموا نسبتهم في البرلمان لمساندة الطرف الاقوى في مفاوضات تشكيل الحكومة وفرض شروطهم لترجيح كفته في توليته وعليه كانوا اشبه ما يكون برمانة الميزان او كما يطلق عليهم صناع الملوك ،وهم في الحقيقة ليسوا بصانعي ملوك و لكن تدفعهم مصالحهم الى دعم الطرف الذي يقدم تنازلات أكبر ،وكان لإعلانهم الاستفتاء على الاستقلال ومضيهم فيه في 2017 أن أثر بشكل كبير في وضعهم في البلد ،فهذه النزعة الانفصالية تهدد وحدة البلد واستقرار اراضيه وهو مالم يكن الاتفاق عليه في بداية وضع اسس النظام بعد 2003 فقد اعلن الأكراد وقتها انهم جزء من البلد ولاسعون للانفصال ،ولكن تغير الحال بعد ذلك وكانت الخلافات تظهر في كل مرة وتشكل عائق امام مشاركة كردية فعالة في الحياة السياسية العراقية فضلا عن الخلافات البينية الكردية والتي كانت سبب في تدهور قوة الاكراد كفاعل مؤثر في السياسة العراقية وسنحاول توضيح هذه الامور وكما يلي

المطلب الاول ـ الخلافات البينية الكردية

في السنوات الاولى بعد 2003 انشغل الأكراد بجني ثمار مشاركتهم في العملية السياسية سياسيا واقتصاديا والتهيئة لوضع النظام الجديد، وصولاً الى 2006 بعقد الاتفاق الاستراتيجي بين الحزبين الرئيسين في الاقليم الذي اتفقا فيه على تقاسم المناصب والموارد سواء على صعيد الاقليم او الحكومة الاتحادية، فمثلما ساد نظام المحاصصة على الصعيد الاتحادي فقد ساد على الصعيد الاقليمي ايضاً واي خلاف يطرأ بين الاطراف يكون له أثره على العمل السياسي دون النظر لمصلحة المنظومة ككل.

كان الاتفاق في 2006 بين الحزبين الكرديين حول تقاسم المناصب ان جعل امور الاقليم من رئاسة وحكومة بيد الديمقراطي الكردستاني فيما اصبحت حصة رئاسة جمهورية العراق من نصيب الاتحاد الوطني وطبعاً هناك تقاسم للموارد لكنها في معظمها اصبحت بيد الحزب الديمقراطي ،وبمرور الزمن اخذ هذا الاتفاق يواجه صعوبات ،خصوصا بعد انشقاق غوران عن الاتحاد الوطني ومطالبتها بدور سياسي على صعيد الاقليم يتناسب والاصوات التي تمتلكها في برلمان الاقليم او البرلمان الاتحادي و اصبحت رئاسة برلمان الاقليم لها في 2013 ولكنها لم تستطع تحقيق تغيير نظرا لجمود الوضع السياسي بسبب الخلاف حول تمديد استثنائي لمنصب رئاسة الاقليم لمسعود برزاني بعد انقضاء وجوده فيه لدورتين متتاليتين ما يمنع بقائه لدورة ثالثة .

في الاصل تعاني المنظومة السياسية الكردية من الانقسام، فهناك ثقافتان سياسيتان مختلفتان تتركز إحداهما في أربيل والأخرى في السليمانية. ولم تحدث وحدة حقيقية بين الاثنين، فقديماً وضمن الإمبراطورية العثمانية تمايزت المدينتان وأنتجت كلّ منهما ثقافة سياسية مختلفة، فكانت أربيل محافظة إلى حدٍّ ما، والسليمانية أكثر ليبرالية منها. وسبق ان أدّى انقسام الإقليم في العام 1994 بسبب الحرب الأهلية بين الحزبين إلى ظهور حكومتين: إحداهما في أربيل والأخرى في السليمانية ولم يتحدا الا قبيل 2003، وحتّى في الترتيبات الحالية التي يُفترَض فيها وجود حكومة موحّدة في أربيل، فإنّ السليمانية ما تزال تُعَدّ ـ نسبيا ـ إقليم يتمتّع بالاستقلال[51].

هناك صراع سياسي قوي بين الأكراد وبالذات بين الحزبين الحاكمين على السلطة في الاقليم، في الحقيقة هو صراع قديم الا ان مصالحهما في مرحلة ما فضلاً عن الضغط الامريكي دفعهما الى التعاون ولكن سرعان ما عاد الصراع الى الواجهة، فكلما خف الضغط الخارجي عاد الحزبان للتنافس بشدة بينهما [52] ،ما يعني ان التعاون بينهما مبني على الضغط الغربي وليس رغبة حقيقية من الأكراد.

اذ اتحد الحزبان في فترة اسقاط النظام العراقي السابق وما بعده، تعززت هذه العملية بتوقيع ما يُسمى بالاتفاقية الاستراتيجية عام 2006 بين الطرفين. ومن خلال هذه الاتفاقية، التي كانت بمثابة صفقة بين قادة أكثر منها حزبين، اتفق الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني على تقاسم السلطة والثروة. وبموجب شروط الاتفاقية، دعم بارزاني لطالباني في مسعاه لتولي رئاسة العراق. وفي المقابل، منح طالباني بارزاني والحزب الديمقراطي الكردستاني تفويضًا مطلقا للسيطرة على الحكومة والسياسة والأمن والاقتصاد – ولا سيما قطاع النفط – والعلاقات الخارجية لحكومة إقليم كردستان. وأصبح الحزب الديمقراطي الكردستاني الشريك الأكبر، بينما أصبح الاتحاد الوطني الكردستاني الشريك الأصغر في السياسة الكردية.[53]

لكن عادت الخلافات بين الطرفين لتظهر مرة أخرى، وطبعاً تضعف الانقسامات الكردية موقف الأكراد او بالأحرى موقف الاقليم امام الحكومة الاتحادية، سواء في المواقف التفاوضية حول القوانين المهمة مثل قانون الموازنة، او حتى صنع القرار على صعيد الاقليم [54]أو أي أمر آخر حوله خلاف بين الطرفين الأمر الذي وصل الى الجمود السياسي.

في المرحلة الاولى بعد 2003 كان يفترض بالمنظومة السياسية في إقليم كردستان ان تكون موحّدة إلى حدّ ما، ولكن هناك اختلافات عميقة بين الحزبين الرئيسين، ولم يصلا الى حلّ وسط بشأن مجموعة من القضايا، ولكنّهما كانا يبدوان قادرين على إبداء موقف موحّد من بعض القضايا الرئيسية فيما يتعلق بالعلاقة مع بغداد. [55]

ونتيجة لتصلب الاحزاب الكردية بمواقفها حدثت خلافات داخلية فيها وبالذات حزب الاتحاد الديمقراطي بانفصال حركة غوران (التغيير)عنه في 2009 بزعامة انوشيروان مصطفى، لكن للمفارقة اضطرت الحركة للعمل وفق السياقات السياسية التي انفصلت بسببها.

فقد حصلت التغيير على 8 مقاعد في البرلمان الاتحادي في انتخابات 2010 ،في حين حصلت على 9 مقاعد في 2014 ،وتراجعت في 2018 الى 5 مقاعد ، كان زعيم غوران انوشيروان مصطفى احد القيادات المتشددة في الاتحاد الديمقراطي ،لذا انفصل على اساس انه يمثل الشعب الكردي وان يشكل حزبا معارضا لذا حصل على دعم مواطنيه وبالذات في السليمانية لكنه اضطر للتحالف مرة أخرى مع الاتحاد في الانتخابات ما افقده ثقة مواطنيه [56]وعاد ليتفق مع الحزب الديمقراطي وتراس البرلمان ما افقده مزيدا من الثقة و مع موت زعيمه في 2017 شهدت الحركة تراجعا وانقسامات .

تغير التوازن في الاقليم بعد 2014 والحرب ضد تنظيم داعش الارهابي، وهذا كان له أثره على الاقليم نفسه وتراجع اداء الاتحاد الوطني، وعمل الحزب الديمقراطي على التحالف مع غوران بدلا من التحالف مع الاتحاد الوطني، رغبة منه في زيادة الانقسام بين الاتحاد وغوران. لكن بعد تحالف غوران مع الحزب الديمقراطي وسيطرة الاخير على مؤسسات الاقليم اتخذت الحركة موقف الرافض لهذه السياسات ورفض وجود دور سياسي مهيمن

من قبل الديمقراطي ،وفي اواخر 2015 وصل الامر الى نزاع كبير بينهما توقف برلمان الاقليم على اثرها عن الانعقاد ،فقد رفضت غوران التي تولت رئاسة البرلمان تمديد رئاسة مسعود بارزاني الذي انتهت ولايته وحتى نهاية 2017 كان الوضع في الاقليم وجود رئيس وزراء يتولى ادارة الاقليم بدون برلمان ،ودون رئيس للإقليم ،ودون وزراء غوران او حزب جومالا الاسلامي[57] .فقد حاولت غوران معارضة الحزب الديمقراطي وهيمنته على صنع القرار حتى انها طالبت بتقليل صلاحيات رئيس الاقليم وتحويل نظام الحكم الى برلماني في الاقليم ،لكنها لم تكن قادرة على تحقيق التغيير ،وشهد الاقليم حالة من عدم الاستقرار السياسي وتم طرد اعضاء غوران سواء من حكومة الاقليم ومن البرلمان ـ حتى ان رئيس البرلمان من غوران مُنع من دخول اربيل ـ ما دفع غوران للتعاون مرة أخرى مع الاتحاد الوطني. ووقعا اي غوران والاتحاد في 2016 اتفاقا استراتيجيا لإعادة توحيد الحزبين وقد عارض الحزب الديمقراطي هذا الاتفاق ورفض شروط الطرف الثاني ـ الحزبين المتفقين ـ لإعادة تفعيل البرلمان واستمر الجمود السياسي. لقد ألحق امتداد الجمود بين الأحزاب السياسية ضرر كبير بالنظام الحاكم في إقليم كردستان العراق، وعلى الصعيد الدولي، شوه هذا الجمود صورة حكومة إقليم كردستان لدى المجتمع الدولي وأضعف جهودها في الضغط السياسي. والأخطر من ذلك، أن شلل البرلمان أضعف الدعم القانوني للمؤسسات الحاكمة، وقد اعتُبر إجراء انتخابات عامة مبكرة حلاً محتملاً لهذا الجمود. لكنها لم تغير الخارطة السياسية أو ديناميكيات القوة أو الطريقة التي يُنظر بها إلى البرلمان كأداة قوة بدلاً من مركز قوة. وكانت النتيجة ظهور منطقتين ـ السليمانية واربيل ـ بالتوازي وأصبحتا مؤسسيتين بشكل أعمق وأكثر استقلالية، مما يؤدي إلى تطورهما كمنطقتين منفصلتين. إن فكرة إنشاء إقليمين كرديين في العراق ليست جديدة،و يُظهر التاريخ أن التنافس على الأرض والموارد الطبيعية والتجارة لن يمنع توحيد المناطق المنقسمة فحسب، بل سيجعل الأشقاء الأعداء يمنعون بعضهم البعض من تحقيق الاستقلال التام. وسيكون هذا أكثر تحققا إذا اندمجت كركوك والسليمانية وكرميان وجزء من أربيل بإقليم والى جانبه منطقة يسيطر عليها الحزب الديمقراطي الكردستاني (دهوك وأجزاء من محافظتي أربيل ونينوى الحاليتين)[58].

ويعود هذا الوضع في الاصل الى ان المؤسسات الحزبية في الاقليم تحولت الى مؤسسات عائلية، فلم تعد المجالس القيادية والمكاتب السياسية ولا حتى المؤتمرات الحزبية كما كانت، واصبحت الاتفاقات الشخصية اقوى من الاليات الرسمية في صنع القرار الكردي. فالأسر الحاكمة تلعب دورا اساسيا في الاحزاب وفي مؤسسات الحكم ،والعمل كان يتم بين الاسر مثلا نجيرفان بارزاني رئيس الوزراء في اقليم ـ من الديمقراطي الكردستاني ـ بعد 2014 يتعاون مع قباد طالباني ابن جلال طالباني ـ من الاتحاد الوطني ونائب رئيس وزراء الاقليم . واضحت السياسات القائمة على العلاقات الاسرية اقوى بعد الاستفتاء في 2017 ،فالحزب الديمقراطي يرى ان صنع القرار على الاساس الاسري سيحفظ وحدة الحزب "ويعوض عن هشاشة المؤسسات الحاكمة في الإقليم "ويحافظ مسعود برزاني على هيكل الحزب ويدير المنافسة فيه عن طريق هذه العلاقات[59]،وحتى على صعيد عائلة بارزاني نفسها هناك خلافات بين ابناء العم ـ مسرور ونجيرفان ـ وصراع على السلطة [60].

وعمل الاتحاد الوطني بنفس النمط وقد زاد التنافس داخل الحزب بعد مرض زعيمه جلال الطالباني في 2013، وهناك في داخل الحزب من القيادات من لايقبل استيلاء ابنائه على سلطة الحزب، فنجد الصراع بين الاسر داخل الحزب وداخل عائلة طالباني نفسها، وزاد التنافس بعد وفاة طالباني نفسه [61]بعد 2017 بين ابن جلال وابن اخيه على رئاسة الحزب، وعاد النزاع بينهما ـ بافل طالباني ولاهور شيخ جنكي ـ في 2021 وانتهى لصالح بافل وهذا كله أضعف الحزب وموقفه على صعيد الاقليم [62]،وبعد ذلك انشق لاهور عن الاتحاد وشكل حزب جبهة الشعب

بعد الاستفتاء ورغم طموح الديمقراطي الكردستاني للسيطرة والاحتكار ورفض الاتحاد لذلك ،اضطر الطرفان للتعاون حفاظا على مصالح الحزبين في السلطة وبعد انتخابات 2018 اشارت قيادات الطرفين الى ضرورة التوحد المشترك .لكن عاد و حاول الحزب الديمقراطي الكردستاني تقوية سلطته مقابل الاتحاد الوطني واضعاف الاخير بتقوية الصراعات الداخلية فيه بين كوسرت رسول وعائلة طالباني ،وحاول الاتحاد تجاوز الامرو تقوية الطالبانيين وعودة برهم صالح الى جانبهم ليتم ترشيحه لرئاسة الجمهورية العراقية ممثلا عن الأكراد ، وحتى غوران ـ التغيير ـ التي انشقت عن الاتحاد الوطني نتيجة سياسات الاخير ،وبعد وفاة نوشيروان مصطفى مؤسسها شهدت سيطرة ابناؤه على الشؤون المالية للحركة [63] .

في كل الاحوال تزايد الشقاق بين الحزبين الرئيسين في الاقليم، وصعب عليهما الاتفاق حول التوازنات وتقاسم السلطة في الاقليم، خصوصا مع الضعف المتزايد للاتحاد الوطني. وبدأ الاتحاد الوطني بمحاولة تقوية موقفه من خلال العلاقة مع بغداد عبر رئيس الجمهورية برهم صالح ـ اذ اضطر

الاقليم للتصالح مع الحكومة الاتحادية ـ واخذ كل حزب بالعمل منفردا مع القوى السياسية في بغداد، فيقيم "تحالفات تكتيكية للحصول على امتيازات" في الانتخابات، وتعمل القوى في بغداد في الوقت نفسه على الاستفادة من هذا الامر وتبقي الأكراد منقسمين.[64]

وفيما يتعلق بالمعارضة ، فرغم مشاركتها في انتخابات الاقليم فيها وحصولها على مقاعد واحيانا المشاركة في الحكومة الا انها لم تتمكن من مواجهة احتكار السلطة ـ فقد صورت قيادات الحزبين الرئيسيين نفسها على انها حماة كردستان من التهديدات الخارجية. ومع ان الكثير من الشباب كان يرفض هذا الاحتكار للسلطة ويشعر بالإحباط [65]ولكنه لم يتمكن من التغيير .بالنسبة للأحزاب الكردية الأصغر لديها مشاعر متباينة تجاه هيمنة الاحزاب الكبيرة ، مثل الاتحاد الإسلامي الكردستاني (KIU) والحزب الاشتراكي الكردستاني، حيث يشعر جيل الشباب من الأكراد بالاستياء من غياب الديمقراطية الحقيقية ومن قبضة حزبين على منطقتهم. ولذلك، تواجه قيادة الحزبين الكرديين، استياءً من القاعدة الشعبية من أسلوب حكمهما في الشمال. ويبقى تحقيق المزيد من الديمقراطية والحرية الهدف الرئيسي لهذه الجماعات.[66]وحصلت مزيد من الانشقاقات في الاحزاب، فقد انشق الجيل الجديد عن غوران بزعامة شاسوار عبد الله ليشكل حزب معارض جديد لهيمنة الحزبين، كما انشق لاهور شيخ جنكي عن الاتحاد الوطني.

المطلب الثاني . الخلافات والانقسامات على صعيد انتخابات الاقليم نفسها وتشكيل الحكومة فيه

عزز الحزب الديمقراطي الكردستاني قوته السياسية بسرعة في 30 سبتمبر/أيلول 2018 بفوزه بـ 45 مقعدًا في الانتخابات البرلمانية على صعيد الاقليم . بينما فاز الاتحاد الوطني الكردستاني وحركة التغيير بـ 21 و12 مقعدًا على التوالي. وفي النهاية، قبلت جميع الأحزاب السياسية الكردية نتائج الانتخابات، على الرغم من مزاعم واسعة النطاق بتزوير الانتخابات. واستغرقت عملية تشكيل الحكومة أكثر من ثمانية أشهر، وأسفرت عن تشكيل حكومة بقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني، برئاسة مسرور بارزاني. ونيجيرفان بارزاني رئيسًا لكردستان، وهو منصبٌ شرفيّ إلى حدٍّ كبير، واحتفظ الاتحاد الوطني الكردستاني بدوره الثانويّ طويل الأمد، وحصل على منصب نائب رئيس الوزراء، ثمّ رئيس البرلمان. وبينما تنافست حركة غوران وحركة الجيل الجديد على الهيمنة التقليدية في محافظة السليمانية، حافظ الحزب مع ذلك على سيطرته على قوات الأمن والاقتصاد المحليّ ونفوذه في بغداد من خلال الرئاسة العراقية. بدلًا من ذلك، تحالفت حركة غوران، التي كانت تُمثّل حجر الزاوية في المعارضة السياسية ضدّ الحزب الديمقراطي الكردستاني، معه لمواجهة الاتحاد الوطني الكردستاني في السليمانية، وتأمين مناصب وزارية في الحكومة الجديدة، على حساب خسارة جزءٍ كبير من برنامجها الانتخابي الأولي. ودشّن تشكيل الحكومة الجديدة مرحلة جديدة في توازن القوى بين الحزبين الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني. وانتهى عهد "المناصفة" بشكل ملموس، وابتعد الحزبان عن الاتفاق الاستراتيجي. ووُقّعت صيغة جديدة لتقاسم السلطة السياسية بين الجانبين، لتكون بمثابة "بوصلة ودليل" للتعاون المستقبلي، ما عكس موقف أقوى للحزب الديمقراطي الكردستاني تجاه الاتحاد الوطني الكردستاني، شريكه الأقل شأنًا بشكل كبير.[67]

وبالبحث في واقع الاقليم السياسي ،الحزبان الرئيسان هما الاقوى اما الاحزاب الأخرى فهي ضعيفة حتى وان تحاول طرح نفسها كبديل عنهما فهي مقسمة وغير منظمة وليست بديل فعال عن الحزبين الرئيسين ،ولأتوجد فيها قيادات تتمتع بكارزما ممكن ان تجمع مؤيدين حولها ،ومن خاب امله في الحزبين الرئيسين لا يجد بديل مجدي في المعارضة .وتواجه احزاب المعارضة صعوبات تتعلق بسيطرة الحزبين الرئيسيين عن طريق شبكات المحسوبية التابعة لهما وايضا عن طريق القوى الامنية التابعة لهما ما يجعلهما يمتلكان اليد العليا ،كما ان احزاب المعارضة نفسها مقسمة و تتنافس فيما بينها ولم تشكل جبهة واحدة بحيث تستطيع ان تواجه الحزبين الرئيسين وايضا في استقطاب المؤيدين ،ولتمتلك المعارضة رؤية استراتيجية بحيث تمتلك ثقة الشارع ،كما ان فشل حركة غوران في تحقيق تغيير فعلي جعل الناخب الكردي يتخوف من الحركات الأخرى . [68]

اما على صعيد انتخابات برلمان اقليم كردستان الاخيرة في 2024 والتي لم تتشكل حكومته الى حد كتابة البحث لعدم الاتفاق على تقاسم السلطة بعد ، فلم يحرز اي من الاحزاب الاغلبية التي تؤهله لتشكيل حكومة الاقليم لذا فالاتفاق ضروري والذي لم يحصل الى حد الان ،فقد حصل الحزب الديمقراطي على 48 مقعد والاتحاد 21 مقعد ،وغوران على مقعد واحد والجيل الجديد 15 مقعد ،والاتحاد الاسلامي 7 مقاعد ،وجماعة العدل الاسلامي 2 مقعد ،وكتلة الشعب مقعد واحد ،وكتلة التحالف الكردستاني 1 والتركمان واحد والمسيحيين واحد ،وكتلة هلويست 4 ،وجبهة الشعب واحد ،وجيمس حسدو مقعد واحد ،وجماعة العدل الكردستاني مقعد واحد [69]،وبالتالي لم يحدث تغيير حقيقي اذ ظلت الانقسامات بين الاطراف الرئيسة

ولا يوجد اتفاق جديد بينها نظرا لان المنافسة بين القيادات قوية الى درجة انهم لم يتوصلوا الى اتفاق وانتظروا مابعد الانتخابات الاتحادية في 11 /11 /2025 كي يتم الاتفاق على توزيع المناصب.

المطلب الثالث ـ النزعة الاستقلالية عند الأكراد ورغبتهم بالانفصال

احد اسباب تراجع دور الأكراد السياسي نزعتهم الاستقلالية ،فغالبا ما حلم الأكراد باقامة دولتهم الخاصة بهم والانفصال عن البلد وسعوا بالتدريج لتحقيق ذلك، و قد قاموا بالفعل باستفتاء على الانفصال في 2017 الا انهم واجهوا عواقب كبيرة من الحكومة الاتحادية ـ فضلاً عن دول الجوار .[70]
لابد من الذكر ان تدهور العلاقات لم يبدا في 2017 فقد اصبح التحالف الذي استمر لعقود بين الأكراد والساسة العراقيين موضع شك عندما بدأت العلاقات تتدهور بين حكومة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي وحكومة إقليم كردستان عام ٢٠١٤، لا سيما بسبب نزاع نفطي، مما أدى إلى تجميد حصة حكومة إقليم كردستان من الميزانية الاتحادية. ثم في عام ٢٠١٧، ازداد تدهور العلاقات عقب استفتاء استقلال كردستان في ٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٧.[71]

بعد 2003 عمل الأكراد على الاستقلال عن بقية البلد ففي 2006 عمل برزاني على انزال العلم العراقي من المؤسسات الرسمية وجعل الامر مقتصرا على علم كردستان ،وبعد ذلك اخذ يحتفظ بأموال النفط ولا يرسلها الى الحكومة الاتحادية ،وطبعاً لا تمتلك الحكومة الاتحادية رقابة على الاجهزة الحكومية في كردستان ،ولم ترض الحكومة الاتحادية عن تصرفات الاقليم واعلنت عن تشكيل قوات دجلة في 2012 لحماية ما يسمى بالمناطق المتنازع عليها بين الطرفين واعطيت مهام في ديالى و كركوك وصلاح الدين ما جعل الامور تتوتر بين الطرفين[72] ،ولولا تدخل الامريكان بعد ذلك لوصل الاقليم والحكومة الاتحادية الى حد المواجهة العسكرية ،فقد حدث ان تواجها في خانقين في 2008 في ديالى ،وهناك ازمة زمار والاخيرة عندما منعت البشمركة الجيش العراقي من الانتشار حتى سوريا فكان تشكيل قوات دجلة من حكومة المالكي لذا كان هناك خوف ان تصل الى مواجهة عسكرية حقيقة عندما تسوء العلاقات وتظهر الخلافات بين الطرفين[73]، فرغم أن الأكراد قد اختلفوا مع كل رئيس وزراء بعد 2003، من علاوي إلى المالكي، إلا أن الصراع هذه المرة أكثر حدة. فالمالكي، الذي شعر بثقة متزايدة في سلطته ودعمه، بدأ بمواجهة الأكراد بشأن وضعهم المتعلق بالحكم الذاتي ومطالباتهم بالولاية الإقليمية، بدلاً من مجرد عرقلة طموحاتهم.[74]
ولم تقتصر التوترات بين أربيل وبغداد على الخطابات فحسب، بل امتدت إلى العمل العسكري. ففي 25 مايو/أيار 2012، أعلنت الرئاسة في كردستان أن الوحدات العراقية قد اتخذت مواقعها في عدة نقاط على طول خط ترسيم الحدود، وأن مدافعها موجهة نحو كردستان. وأعلن رئيس الوزراء نوري المالكي عن إنشاء قيادة عمليات دجلة من قبل وزارة الدفاع في 3 يوليو/تموز 2012، وكان من المقرر أن تسيطر هذه القيادة على جميع قوات الأمن في ديالى وكركوك. رفض الجانب الكردي هذا القرار، وعندما اقتربت أولى دبابات وجنود قوات التدخل السريع من المناطق المتنازع عليها في جنوب كركوك، أدرك الجانب الكردي خطورة الوضع، فردّ بتعزيز وجوده في المنطقة. أدى ذلك إلى تقارب نسبي بين القوات المسلحة لكلا الجانبين، وهو وضع يُشبه ما كان عليه الوضع قبل سقوط النظام عام ٢٠٠٣. زاد هذا الامر من تصعيد المواجهة.[75]وهنا تدخل الامريكان وايضا الايرانيون وتم حل المشكلة واخذ الامريكان بتسيير دوريات في المنطقة للحفاظ على الوضع القائم من التدهور

اولا – المطامع الكردية من وجهة نظر عربية: وفقًا للشيخ وليد كريماوي، وهو نائب من التيار الصدري وقع على اتفاق لمعارضة الموقف الكردي، "نعتقد أن المطالب الكردية قد تزايدت تدريجيًا... بعض هذه المطالب مستحيلة التحقيق وهذا توضيح للأكراد بأن مطالبهم كبيرة جدًا وغير منطقية. عليهم أن يدركوا حجمهم الحقيقي في العملية السياسية". لكن الأكراد اعتادوا على لعب دور كبير في السياسة الوطنية والمحلية، في البداية لم يمارس الأكراد السلطة داخل حكومة إقليم كردستان فحسب، بل سيطروا أيضًا على العديد من المجالس المحلية في الموصل وديالى ذات السكان المختلطين من عرب وأكراد. لكن المجتمع العربي في الموصل وأماكن أخرى أصبح أكثر نشاطًا سياسيًا وبدأ في تحدي الأكراد.[76] أوضح أثيل النجيفي، رئيس ائتلاف الحدباء، فوزه قائلاً: "أحد الأسباب الرئيسة التي دفعت الناس للتصويت لنا هو اعتراضهم على هيمنة الأحزاب الكردية"، كما تحرك رئيس الوزراء المالكي لمواجهة السيطرة الإقليمية الكردية على المحافظات المختلطة من خلال إنشاء "مجالس دعم العشائر". تم إنشاء هذه

المجالس، على غرار مجالس الصحوة، لجمع ممثلي العشائر للمساعدة في المصالحة المجتمعية. لكن الأكراد يزعمون أن المالكي قد أنشأ هذه المجالس دون أي إشارة في الدستور للالتفاف على المجالس المحلية التي كان يهيمن عليها الأكراد في السابق. أدت محاولات المالكي لإنشاء مجالس دعم العشائر في شمال العراق – وخاصة في الموصل وكركوك، وهما منطقتان يحاول الأكراد فيهما تعزيز سيطرتهم السياسية وإخضاعهما لإدارة حكومة إقليم كردستان – إلى إشعال صراع على السلطة بين المالكي وحكومة إقليم كردستان. [77]

وسبق ان حاول الأكراد استخدام اتفاقية وضع القوات الامريكية في البلد لتحقيق أهدافهم وضغطوا بقوة من أجل إقامة قواعد عسكرية أمريكية دائمة في العراق، وأن تكون في إقليم كردستان. ورأى الأكراد أن استمرار الوجود الأمريكي يخدم حماية استقلالهم، وهو استقلال ـ كما يعتقدون ـ يتعرض لتهديد مستمر من جيرانهم الإقليميين ومعارضة محلية متزايدة لوضعهم الخاص. وقد خدمتهم علاقتهم الوثيقة بالولايات المتحدة جيدًا في الماضي، حيث قايضوا دعمهم للمواقف السياسية الأمريكية مقابل دعمها في إرساء وضعهم المستقل تجاه بقية الدولة العراقية. لكن لم تُحقق اتفاقية وضع القوات المُتفاوض عليها أهداف الأكراد. فقد اعترضوا على الجدول الزمني، ولأن الاتفاق النهائي استثنى القواعد الأمريكية الدائمة، فقد تراجع الأكراد عن دعمهم الكبير السابق. كما اعترضوا على مواد تُفصّل حق الحكومة المركزية في استخدام القوة ضد التمردات الداخلية وتُلزم الجيش الأمريكي بدعم العمليات، اذ تعتقد القيادة الكردية أن الحكومة المركزية يُمكنها استخدام هذه المادة ضدهم، فسبق للدولة العراقية أن قمعت الأكراد باستخدام نفس الحق. ومع ذلك، سرعان ما وجد الأكراد أنفسهم في وضع صعب، واضطروا إلى كبت اعتراضاتهم، ولم يعد الدعم الأمريكي قادر على عزل الأكراد عن المناخ السياسي السائد.[78]

وعلى الصعيد المالي والاقتصادي كان مسعود بارزاني غير راضي عن مواقف الحكومة الاتحادية من الأكراد فأشار الى: "إنهم يواصلون التهرب، بينما نُبدي نحن مرونةً وصبرًا كبيرين أنه من المستحيل على الأكراد التخلي عن السعي لتسوية هذه القضية "لأنها بالنسبة لنا أكثر من مجرد مسألة مبدأ". وانتقد بارزاني عدم تمويل الحكومة المركزية لوحدات البيشمركة لأكثر من خمس سنوات، مؤكدًا على قانونية عقود النفط التي أبرمتها حكومة الإقليم مع الشركات الأجنبية. ورد نوري المالكي بالقول إن تفسيرات بارزاني تُمثل رأيه الشخصي، وإن الحلول ستُتخذ على أساس الدستور: "من يخرج عن الدستور يلجأ إلى مثل هذه المشاكل والاستفزازات". وتتبادل بغداد وأربيل الاتهامات بانتهاك الدستور مما فاقم الأزمة السياسية.[79]ولم تنته التوترات بين الطرفين الى يومنا هذا، فكانت هناك الكثير من نقاط الخلاف بين الطرفين ومنها مسالة كركوك

وتعد مشكلة كركوك احد اهم نقاط الخلاف بين الطرفين ،لا تقع كركوك تحت إدارة حكومة إقليم كردستان، لكن القيادة الكردية تبذل كل ما في وسعها لضمها الى الاقليم ،وطبعاً لاترضى الحكومة الاتحادية بذلك ،في البداية عملت حكومة المالكي وبقية السياسيين على إحباط جهود الأكراد و استخدم الأكراد استراتيجية كسب كركوك من خلال التفاوض على المادة 140 في الدستور والتي تدعو إلى فترة "تطبيع"، يتبعها إحصاء سكاني واستفتاء بين سكان المحافظة لتقرير ما إذا كان ينبغي أن تصبح جزءًا من حكومة إقليم كردستان أو تبقى محافظة منفصلة تحت سيطرة الحكومة المركزية. وعمل الأكراد ببطء على خلق حقائق على الأرض في هذه المحافظة الغنية بالنفط ومتعددة الأعراق. وعملوا على تغيير التركيبة السكانية لكركوك من خلال الإعادة غير الرسمية لأكرادها الذين شردتهم سياسة التعريب التي انتهجت في السابق .كما أنهم يعملون خلف الكواليس لتغيير الحدود الإدارية لكركوك بحيث تشمل القرى ذات الأغلبية الكردية. وسيطر الأكراد على مجلس محافظة كركوك في عام 2005، حيث شغلوا 26 مقعدًا من أصل 41 مقعدًا، وسيطروا على مناصب حكومية محلية مهمة أخرى وهيمنوا على قطاع الأمن. وكان من المقرر إجراء الاستفتاء المخطط له كما هو موضح في الدستور في 2007، ولكن بسبب الظروف غير المواتية لم يتم إجرائه ولا تزال كركوك تعاني مشاكل كثيرة.[80]

لقد زاد تفاقم التوترات بين الطوائف العرقية من صعوبة رسم مسار بديل تصالحي لحل نزاع كركوك، لا سيما بعد تعثر تطبيق المادة 140 الذي افترض اجراء استفتاء فيها، ما اثار الإحباط الداخلي تجاه القيادة الكردية داخل حكومة إقليم كردستان. فقد تلقّى الأكراد الذين يعيشون تحت إدارة حكومة إقليم كردستان خطابا قوميا متواصلا بشأن كركوك على مر السنين، وتلقّوا ضمانات مستمرة بأن كركوك ستصبح جزءًا من حكومة إقليم كردستان،و أصبحت استعادة كركوك مسألة فخر عرقي وتصحيح أخطاء تاريخية، ولكن وبعد أن عجزت القيادة الكردية عن الوفاء بهذه الوعود وغيرها تزايد الاستياء الداخلي من القيادة الكردية. [81]

وكان لاحتلال تنظيم داعش الارهابي لنينوى وصلاح الدين والانبار ان انتقلت القوات الكردية الى السيطرة على كركوك والمناطق المتنازع عليها فكانت فرصة جيدة للأكراد في التمدد اليها بحجة منع وقوعها تحت سيطرة التنظيم بعد انسحاب القوات العراقية، كما تمددوا الى مناطق أخرى ففي نوفمبر/تشرين الثاني 2015، تقدمت القوات الكردية نحو بلدة سنجار، وهي مركز رئيس في أقصى شمال غرب العراق، وبعد ذلك بوقت قصير، زعمت السيطرة على الإدارة هناك. كانت هذه إشارة واضحة للحكومة الاتحادية على أن دولة كردية تتشكل، ليس فقط داخل حدود الإقليم المتمتع بالحكم الذاتي لعام 2014، بل أبعد من ذلك بكثير وبذلت الحكومة قصارى جهدها لكبح جماح التوسع الكردي[82] .ومع سيطرة الأكراد على كركوك ومناطق أخرى، أعلن مسعود برزاني ان المادة 140 من الدستور تم تطبيقها بدخول القوات الكردية الى هذه المناطق.[83]

اثناء معارك التحرير من سيطرة داعش الارهابي اتسمت العلاقات بين الحكومة الكردية والحكومة الاتحادية بالشك والتوتر. بعد ذلك تمكنت القوات المتنافسة الموالية لحكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية من التوصل إلى اتفاقات في المناطق المحررة من داعش . على سبيل المثال، بعد تحرير قواتهم للمنطقة، تُركت مدينة جلولا تحت سيطرة قوات بيشمركة الاتحاد الوطني الكردستاني، ولكن في المقابل، نُقلت مدينة السعدية القريبة إلى سيطرة مقاتلي منظمة بدر. وحررت مدينة ربيعة بالاشتراك بين البشمركة وقبيلة شمر سويا وذلك بعد الاتفاق بين عبد الله عجيل الياور وممثلين من الحزب الديمقراطي [84] .

وهنا أعلن الأكراد عن الرغبة بقيام استفتاء في 2017 وبالفعل حدث الاستفتاء فما كان من الحكومة الاتحادية الا ان ارسلت القوات العراقية فدخلت المناطق التي سيطر عليها الأكراد ما اضطر الاخرين للانسحاب وتم فرض عقوبات على الموانئء البرية والجوية وشاركت دول الجوار الحكومة الاتحادية في موقفهم من الاستفتاء ماوضع الأكراد في وضع صعب ودفعهم بالتالي لتغيير مواقفهم.

ثانيا ـ وضع الاكراد بعد الاستفتاء

كان هناك نوع من العداء بين الأكراد وشركائهم السابقين في بغداد، تصاعد منذ 2007 وصولا الى الاستفتاء، اذ كان هناك خطاب تصادمي حول المناطق المتنازع عليها وايضا حول حقول النفط وتقاسم العوائد، واستغل الأكراد انشغال الحكومة الاتحادية بمشاكل عدة في محاولة تطوير الاقليم بالاعتماد على أنفسهم، في حين كانت في السابق ترسل مسؤولين كبار الى المركز لتولي مهام حكومية اضحت ترسل شخصيات أدني في المستوى لحماية مصالح الاقليم في الحفاظ على الوضع الراهن [85].

تغير الامر بعد الاستفتاء اذ فقد الأكراد السيطرة على المناطق المتنازع عليها ،وتقلصت حصتهم في الموازنة الاتحادية ،ما دفع القيادات الكردية لإعادة مد جسور التواصل مع بغداد ،وحاول الديمقراطي الكردستاني الحصول على المناصب المخصصة للأكراد في بغداد ـ رئيس الجمهورية ونائب رئيس البرلمان وغيرها من المناصب ـ اذ رغب ان يكون موجوداً بقوة في بغداد لبحث مصالح الأكراد سواء في المناطق المتنازع عليها ام حقول النفط وعوائدها ،ورواتب البشمركة وغيرها ،لكن تنافسه مع الاتحاد الوطني اضعف من قوة الأكراد السياسية ،في السابق تمتع الأكراد بدرجة كبيرة من الاستقلالية فضلاً عن حصة جيدة من الميزانية كانت تقدر بـ17 % وكانوا يوقعون عقود للنفط لكن تغير الحال .[86]

في بداية نشأته كان الاقليم يتعامل مع الحكومة الاتحادية بشكل ندي، ولكن بعد الاستفتاء تغير الحال اذ ضعفت كفة الاقليم مقابل بغداد، وكان للمحكمة الاتحادية موقفا ضد تصرفات الاقليم على صعيد الموارد وادارتها، ما يشكل عامل ضغط على حكومة الاقليم ويدفعها للتصرف بشكل مختلف عما سبق [87]وكان للمشاكل المالية دورها في مزيد من الضعف للإقليم

سبق ان حاولت بغداد الضغط على كردستان العراق بتأخير رواتب موظفي حكومة الإقليم لشهر فبراير/شباط 2014، ما دفع رئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني إلى وصف التأخير بأنه "إعلان حرب على مواطني إقليم كردستان". ونفى المالكي التأخير، مؤكدًا أن إنفاق حصته من الأموال التي يتلقاها من الحكومة الاتحادية هو مسؤولية حكومة الإقليم. حُلّ الامر بعد وساطة الحكومة الأميركية في 21 مارس/آذار 2014 باتفاقية تسمح بتصدير 100 ألف برميل نفط يوميا، على أن تُودع الإيرادات لدى الحكومة الاتحادية. وقد تكون هذه الاتفاقية المؤقتة قد حلّت المشكلة، لكنها ستُمهّد الطريق للأحزاب السياسية المعنية للظهور بمظهر القوى المتشددة قبل الانتخابات.[88]ثم سعى الأكراد للانفصال عن بغداد مستغلين انشغال الاخيرة بمحاربة تنظيم داعش الارهابي فتم الاعداد لاستفتاء على الانفصال وبدء الخطوات الفعلية لذلك، واستولوا على مناطق كانت خاضعة للحكومة الاتحادية [89]

يزعم السياسيون الكرد أن سياسات بغداد تجاههم هي التي أججت الرغبات في إجراء استفتاء الاستقلال منذ البداية. يقول سعدي بيرة: "كان الاستفتاء رد فعل على سوء معاملة بغداد للأكراد". والأهم من ذلك، "لم يكن القصد منه تغيير الوضع الراهن، أو إعادة رسم الحدود، أو فرض واقع على الأرض"، بل كان "إجراء لسؤال الناس عما يريدونه لمستقبلهم"، كما أضاف بيرة، ومع ذلك، يعترض الساسة في بغداد على هذه الرواية، زاعمين أن الأكراد يعملون بنشاط على مشروع استقلالهم منذ عام 2005. "[90]

عارضت الحكومة العراقية برئاسة حيدر العبادي بشدة قرار الاستفتاء، مشيرةً إلى عدم دستوريته وإمكانية إضعافه للدولة العراقية، كما عارضته المرجعية الدينية العليا، ونتيجةً لذلك فرضت بغداد مجموعة من الإجراءات العقابية على حكومة إقليم كردستان، مثل إغلاق مطارات الإقليم أمام الرحلات الدولية، واستعادة السيطرة على الأراضي المتنازع عليها، بما فيها كركوك الغنية بالنفط.[91]

بعد الاستفتاء على الاستقلال، ورد فعل الحكومة العراقية فضلاً عن دول الجوار عليه، اضطر الأكراد لتغيير حساباتهم ومن ثم علاقاتهم مع الحكومة الاتحادية، فقد اعتقد الأكراد انهم بمد سيطرتهم على بعض المناطق المتنازع عليها ومنها كركوك الغنية بالنفط ان بامكانهم المضي في توجههم الانفصالي، لكن الامور لم تجر كما كانوا يتوقعون [92]وبذل جهد غير مسبوق من حكومة إقليم كردستان لإعادة التواصل مع بغداد. وسعت حكومة الإقليم إلى تهيئة الظروف المواتية لبدء حوار حقيقي مع بغداد من خلال إصدار بيانات توافقية وإرسال وفود فنية وبرلمانية إلى العاصمة. علاوة على ذلك، انطلقت مشاورات داخلية بين جميع الأحزاب السياسية الكردية بهدف توحيد الكلمة وتجنب المفاوضات الحزبية أو الأحادية.[93] يعود تدهور العلاقات لـ"تقصير السياسيين من كلا الجانبين في أداء واجباتهم على أكمل وجه، وعلينا أن نتعلم من الأخطاء ونفتح صفحة جديدة، خشية أن نواجه المزيد من المشاكل في المستقبل"، هذا ما قاله هادي علي، رئيس المكتب السياسي للاتحاد الإسلامي الكردستاني. وأضاف هادي: "العراق في أضعف حالاته بسبب مشاكل الحكم الداخلي التي هددت سلامة أراضيه ووحدة شعبه". كما جعلت هذه النقاط الضعيفة الدولة عرضة للتدخلات الخارجية. كما أكد السيد محمود رضا، النائب عن حركة غوران، أن العديد من الأكراد يفضلون عراقًا ديمقراطيًا يحترم القانون على كردستان غير ديمقراطية.[94]

بعد ذلك دعمت الولايات المتحدة وإيران تطبيعا سريعا للعلاقات بين بغداد وأربيل لحل القضايا الاقتصادية الملحة. وتحقق ذلك قبل الانتخابات الوطنية العراقية عام 2018، حيث ضغط كلا الجانبين على الأحزاب الكردية. وهناك من يرى ان رئيس الوزراء العبادي كان مهتما بالتوصل إلى اتفاق أولي وترك حوافز للقيادة الكردية لدعم ترشيحه لإتمام الاتفاق في مرحلة ما بعد الانتخابات. ومع ذلك، بحلول آذار/مارس 2018، أي بعد أقل من ستة أشهر من المواجهة في كركوك، تم التوصل إلى اتفاقات بشأن رفع حظر الطيران ودفع رواتب موظفي حكومة إقليم كردستان. وقد أثمر التقارب السياسي نتائج، وبدأت سياسة جديدة تجاه بغداد تتعزز.[95]

وعادت انتخابات 2018 لتظهر الخلاف بين الحزبين الكرديين الرئيسيين حول مرشحهم لرئاسة العراق، ونجح الاتحاد الوطني في ايصال برهم صالح للرئاسة، في نفس الوقت كان الحزب الديمقراطي قد حصل على الافضلية في كردستان لكنه عارض وصول برهم صالح واستمرت العلاقة متوترة بين الطرفين [96]

هذا التنافس بين الحزبين منعهما من ان يكونا كفة مرجحة في تشكيل الحكومة في بغداد في 2018 وبذا يمكن لهما ان يحققا مصالح الاقليم ،فقد فضل كل منهما ان يعقد اتفاقات منفصلة عن الاخر مع اطراف قوية في العاصمة ،اذ كان لهما 46 مقعد ،25(للديمقراطي و21 للكردستاني)لترجيح كفة هذا الطرف او ذاك ــو فقد الأكراد دور صانع الحكومة الذي مارساه في السابق ــ والاتفاقات التي تحدث في الخفاء تعتمد على العلاقات الشخصية بدلا من مأسسة العلاقات مع الحكومة الاتحادية وما يبنى على العلاقات الشخصية لا يمكن ضمان استمراره ،كما انه يعمق الانقسام بين الأكراد ويضعف موقفهم امام الحكومة الاتحادية[97]

لم يعد الاجماع الكردي موجودا، سواء حول مرشح الرئاسة او حتى رئاسة الوزراء ـ واختلافهم حول المرشحين إثر في المجتمع الكردي الذي زاد استقطابا ـ وأضحى اختيار مرشح الرئاسة يخضع لضغوط الجهات الأخرى في بغداد [98]

وفقد الحزبان الرئيسان ثقة مواطنيهم الكرد رغم ان كل منهما يتمتع بنفوذ في الاقليم ولديهم قوات خاصة بهم من اسايش وبشمركة وكذلك شبكات محسوبية كل في مناطق سيطرته الا ان كثير من الأكراد اخذوا ينظرون اليهم على انهم غير كفوئين ،وفي استطلاع للباروميتر العربي سنة 2022 ،كان هناك 63 % من المستطلعين الذين لايثقون على الاطلاق بحكومة الاقليم ما يعني تراجع ثقة مواطنيهم .بمرور الايام ترسخت سلطة عائلة

البرزاني في حكم كردستان ،لكن تضاءل النفوذ الكردي على صعيد العراق ،فنتيجة الخلاف الكردي البيني تاثرت نسبة مقاعد الأكراد في البرلمان وتوزعت بين الديمقراطي والاتحاد و غوران واصبح الاتفاق الاستراتيجي الذي عقد بين الحزبين الرئيسين في 2006 "ميت عملياً"، قد تكون للاتحاد قوة سياسية في كركوك وان له حصة في الموازنة ،لكن الحزب الديمقراطي اخذ يتعامل معه ليس على اساس الشراكة و انما اخذ يعده عبءا،ولم يعد اتفاق تقاسم السلطة كما كان في السابق اذ يضطر الديمقراطي لتحمل الاتحاد و لكنه يبقي لنفسه السيطرة على حصة الاسد في الاقليم سواء في السلطة ام الموارد او النفوذ .[99]

كان لدى أكراد العراق ما يقدمونه للأحزاب السياسية المتنافسة على السلطة في بغداد. مع انطلاق حملة الانتخابات الوطنية لعام ٢٠١٨، سعت الأحزاب المهيمنة في العراق إلى كسب الدعم الكردي لكتلها البرلمانية. على سبيل المثال، ناقشت كتلة النصر، التي يتزعمها رئيس الوزراء العبادي، الدعم الكردي المحتمل، ومارست الولايات المتحدة ضغوطًا لذلك. وكان لدى الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني دوافع لمواءمة مصالحهما مع كتلة الفتح، لأن ذلك سيمكّنهما من التوصل إلى اتفاق سريع بشأن الانسحاب الجزئي لقوات الحشد الشعبي من أجزاء من المناطق المتنازع عليها في نينوى.[100]

وجد الأكراد العراقيون أنفسهم يسعون إلى تسوية سياسية مع القادة السياسيين في العراق من خلال تقاسم النفوذ والمناصب والمصالح المالية. يشبه هذا النمط تصرفات الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني في كل انتخابات منذ الغزو الأمريكي عام.2003، وساعد تشكيل تحالفات تكتيكية في بغداد على تحقيق بعض الأولويات الكردية في عام 2018، باستثناء تسوية كركوك والأراضي المتنازع عليها. ومع ذلك، فإن مثل هذه الصفقات تُسفر عن نتائج قصيرة الأجل، وهي في حد ذاتها خطوة غير كافية نحو بناء سياسة مستدامة. قد يؤدي أي تغيير مفاجئ في السياسة الداخلية أو تصعيد بين الولايات المتحدة وإيران إلى تقويض الاتفاقات الهشة بين الأحزاب الكردية والشيعية، وخسارة المكاسب السياسية لحكومة إقليم كردستان.[101]

خلال عملية تشكيل الحكومة، سعى الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، رغم تنافسهما في كردستان العراق وانسحابهما من كتلة برلمانية موحدة في بغداد، إلى تحقيق مصالحهما معًا في مفاوضات مع أكبر الكتل البرلمانية العراقية، الفتح وسائرون. واستنادًا إلى صفقات سرية، حصلت قيادة حكومة إقليم كردستان على منصب وزير المالية في الحكومة الجديدة، وتداولت بحذر الدعم السياسي مقابل مطالب محددة بتخصيص مخصصات من الميزانية الاتحادية لعام 2019 لدعم مالية حكومة إقليم كردستان وزيادة المدفوعات لدعم البيشمركة ورواتب القطاع العام. بعد الحصول على هذه التنازلات، رحّب المسؤولون الأكراد بترشيح عادل عبد المهدي رئيسًا للوزراء، معتبرين إياه واعدًا لعلاقات أربيل وبغداد المستقبلية، نظرًا لعلاقاته الجيدة مع القيادة الكردية.[102]

لقد صمد التحالف التكتيكي للأكراد مع الكتل الرئيسة التي تُشكل حكومة عادل عبد المهدي، ولكنه تعرَّض لخطر الانهيار مع استقالة المهدي عقب اندلاع الاحتجاجات الجماهيرية في أكتوبر/تشرين الأول 2019. ومع اندلاع الاحتجاجات، شدد الكرد على أن عدم الاستقرار في بغداد سيكون له عواقب سلبية على إقليم كردستان، وأن الوضع يُمثل تحديًا لكل من حكومة إقليم كردستان والحكومة الفيدرالية العراقية. نتيجةً لذلك، كرَّرقادة حكومة إقليم كردستان التزامهم بحكومة المهدي، لكنهم سعوا إلى تهدئة المتظاهرين من خلال الإشارة إلى دعمهم للتغييرات السياسية التي يطالبون بها. وأكدت قيادة حكومة إقليم كردستان أن المهدي يستحق مزيدًا من الوقت لمعالجة مطالب المتظاهرين. ومع ذلك، شجعت استقالة عبد المهدي بعض الأحزاب السياسية، التي كانت في السابق في تحالف ملائم مع الأكراد، على استغلال التهديدات بتغيير أحكام الدستور المتعلقة بالأراضي المتنازع عليها وتحويلات الميزانية للضغط على حكومة إقليم كردستان لدعم مرشحها المفضل.[103]

واثناء ذروة التصعيد الأمريكي الإيراني بشأن الهجمات الصاروخية ومقتل قاسم سليماني قائد فيلق القدس، سعت حكومة إقليم كردستان إلى البقاء على الحياد، نظرًا لعلاقاتها القوية مع واشنطن وطهران وعندما دعت الكتل السياسية البرلمان للتصويت على مشروع قانون يدعو إلى انسحاب القوات الأمريكية من العراق، قاطع المشرعون الأكراد في بغداد الجلسة بحجة أنها تفتقر إلى المشاورات اللازمة، وأن داعش لا يزال يشكل تهديدًا أمنيًا للعراق وإقليم كردستان، وأكد كبار مسؤولي حكومة إقليم كردستان أن أولويتهم في الأزمة هي سلامة شعب إقليم كردستان، وأن جميع الأحزاب الكردية تقف متحدة في دعم خفض التصعيد، وتبذل جهودًا لتجنب التورط في حالة عدم الاستقرار. سمح هذا النهج لحكومة إقليم كردستان بموازنة العلاقات مع مختلف الاطراف. وصف بارزاني هذا النهج باعتباره "مسار العقل والحكمة" وهو ما لن يسمح للأكراد بالتورط في أي حرب بالوكالة. قد لا يكون

الحفاظ على الحياد التام ممكناً فيها، خاصة وأن الأكراد يقيسون أي حزب سياسي محتمل يقدم لهم أفضل الخيارات للمصالح الكردية أثناء المفاوضات.[104]

ثالثا– إثر المصالح الكردية والمصالح الشخصية في دور الاكراد السياسي

أتاحت التحالفات التكتيكية في بغداد لقيادة حكومة إقليم كردستان تركيز اهتمامها السياسي ومواردها على الشؤون الداخلية، بعد سنوات مضطربة من الحرب والأزمات الاقتصادية والإنسانية والنكسات السياسية. إلا أن الجانب السلبي لهذا النهج يتمثل في غياب المشاركة الاستراتيجية طويلة الأمد، نتيجةً لمناورات القادة للحفاظ على نفوذهم ومواقعهم في حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية. وصرح نائب في الاتحاد الوطني الكردستاني قائلاً: "في جوارنا في الشرق الأوسط، لا يوجد حاليًا أي شيء "طويل الأمد"، علينا أن نتعايش ونتجاوز هذه الفترة المضطربة. إذا تمكنا من ذلك، فسنركز جهودنا تدريجيًا على مشاريع واستراتيجيات أطول أمدًا. أما اليوم، فهذا غير ممكن، ليس لنا فقط، بل للجميع، بالنظر إلى المنطقة بأكملها."[105] واجهت حكومة إقليم كردستان تحديات متكررة في صياغة سياسة شاملة وطويلة الأمد للحوكمة في الإقليم والعلاقات مع بغداد. ووضع أهداف واضحة لسياستها تجاه بغداد تتجاوز تركيزها الرئيسي على حل مشكلة الأراضي المتنازع عليها، واتفاقيات تقاسم الإيرادات، وتشريعات النفط والغاز بدل تطوير استراتيجية تضمن استفادة الإقليم في عملية صنع القرار في الحكومة المركزية على الرغم من دورات عدم الاستقرار المتكررة.[106]وبمرور الايام توقف الأكراد عن المطالبة بالأراضي المتنازع عليها وأصبحوا يهتمون بالموارد المالية

المطلب الرابع– ازمة الموارد المالية

ليست ازمة الرواتب وليدة اليوم فقد بدات منذ 2014 وحتى قبل هذا التاريخ ولكنها اخذت تتصاعد منذ ذلك التاريخ وتتداخل مع مشكلة موارد الاقليم وتصدير النفط، وفي كل مرة تتصاعد وتتدخل ضغوط خارجية وأخرى داخلية لتخفف منها لكنها ما تلبث ان تعود. في أكثر من مرة تم استخدام مسالة الرواتب بالضغط على الأكراد وفي كل مرة يتم التوصل لاتفاق حول الموضوع ثم يتم خرقه، واخرها منذ اذار 2025 تم قطع تمويل الرواتب عن الاقليم لتجاوزه الحصة المقررة له في الموازنة الاتحادية والمحددة بـ 12.67 % منها وقد اعترض الاقليم على قرار المحكمة الاتحادية بتوطين رواتب مواطني الاقليم في المصارف الاتحادية رغم انه ـ اي القرار ـ فسح المجال لتسليم الرواتب الا ان الاقليم اعترض لانه يرى فيه تقليلا من صلاحيات الاقليم الدستورية واضعافا لها [107]

ونتيجة غياب قانون للنفط والغاز اخذ فرض الامر الواقع يسود في ظل تفسير كل طرف للدستور من وجهة نظره ،وهنا نشب الخلاف الذي كلف الطرفين الكثير وحرم البلد من فوائد تعود عليه .عمد الاقليم الى سن قانون خاص به للنفط والغاز في 2007 ،وبدا بتوقيع اتفاقيات مع الشركات الدولية للإنتاج المشترك ورفضت الحكومة العراقية هذا التعاقد الذي يجعل الشركات الاجنبية شريكة في ملكية الحقول .ووقع الاقليم مع تركيا لتصدير النفط عبر خط الانابيب العراقي الى جيهان وبدات بالتصدير بالفعل في 2014 [108] ، ،ولم ترض الحكومة الاتحادية عن هذا التصرف وزاد الخلاف مع بدء تدفق النفط عبر خط انابيب من الاقليم مرتبط بخط انابيب العراق وتركيا ليصل الى ميناء جيهان ،ولجات الحكومة الاتحادية الى رفع دعوى قضائية ضد تركيا بسبب سماحها لتدفق النفط دون موافقتها وتأخرت الدعوى لأسباب عدة ليتم الحكم في 2023 لصالح العراق ،وخفضت الحكومة الاتحادية حصة الاقليم من الميزانية بسبب تصديرها للنفط ما اثر اقتصاديا على الاقليم .واصدرت الحكومة الاتحادية في كانون الثاني 2023 حكما بعدم قانونية تحويلات الاموال الى الاقليم الذي كان يبيع نفطه بأسعار تقل عن سعر السوق بقرابة 15 الى 18 دولار في 2022، في المقابل قررت الحكومة الاتحادية وضع اي شركة تعمل في الاقليم على القائمة السوداء، وأدت تنازلات الاقليم للشركات وللتجار الى اثقال كاهل الاقليم ماليا بديون هائلة حتى انه في 2022 ذهبت 60% من العوائد النفطية لتسديد ديون الاقليم،[109].

هناك خلافات بين الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني حول ادارة قطاع الطاقة في الاقليم، فمع وفاة جلال طالباني زادت الخلافات بينهما وقد قاطع الاتحاد الوطني اجتماعات حكومة الاقليم في تشرين الاول 2022 ،في المقابل تتعامل الحكومة الاتحادية بشكل منفصل مع الحزبين بدلا من حكومة الاقليم الموحدة وهو ما تفضله [110].عزز الحكم البات والملزم للمحكمة الاتحادية العراقية في 25 كانون الثاني 2023 ، بإلغاء قرارات الحكومة

العراقية بتحويل الاموال للإقليم ومعه حكم محكمة التحكيم الدولية حول تصدير نفط الاقليم عبر تركيا ، موقف الحكومة الاتحادية امام الاقليم في مجال السيطرة على قطاع الطاقة [111]وزاد من الضغط عليه.

وللمفارقة فان الاقليم يعاني من اختلاف اراء احزابه حول الموضوع وبالذات الدمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني ،فالأخير يوافق على قرار المحكمة الاتحادية وقد وجه رئيس الحزب بافل الطالباني بالامتثال للقرار ،فيما رفض الاول ،في كل الاحوال لم يتم التوطين وهو ما اكده كتاب وزارة المالية الاتحادية ذي العدد 14502 والمؤرخ في 2025/5/28 . ويضاف الى مسالة عدم التوطين ،ان الاقليم كان يماطل في مسالة تسليم الموارد النفطية وغير النفطية للحكومة الاتحادية وفق كتابي ديوان الرقابة المالية ذي الاعداد 1/1م9239 في 2025/4/9 و 13459/15/1 والمؤرخ في 2025/5/25 اللذين يشيران الى ان الاقليم لم يقم بتسليم هذه الايرادات للخزينة العامة .التمويل كان يفترض ضمن الموازنة الثلاثية لكن امتناع الاقليم عن التسليم ادى الى تجاوز الاقليم لحصته وبالتالي توقفه. لم يقم الاقليم بتسويق النفط الخام المنتج فيه الى مخازن شركة تسويق النفط سومو وفق قانون الموازنة .وجهة نظر الحكومة الاتحادية ان الاقليم تعامل بشكل غير شفاف فيما يتعلق بالكميات المنتجة والمصدرة من الاقليم والتعاقد مع الشركات النفطية دون الرجوع للحكومة الاتحادية ،ولم يهتم الاقليم واستمر ببيع النفط ما يعني خسائر مالية للبلد وتعريض سمعته والتزاماته الدولية فيما يتعلق بالنفط للضرر وبالذات فيما يتعلق بتخفيض حصته من حقول البلد التزاما بحصة العراق في اوبك .[112]

وطبعاً استخدم الاقليم اسلوب الضغط المعتاد بالإشارة الى قرب الانتخابات البرلمانية وامكانية الانسحاب منها، وهو امر يضر بالعملية السياسية في ظل مقاطعة التيار الصدري للانتخابات. وحاول محمود المشهداني رئيس مجلس النواب ايجاد حل للمشكلة والتقى مع نجيرفان برزاني رئيس حكومة الاقليم ،ولاينبغي نسيان الضغط الامريكي على الحكومة العراقية عن طريق وزير الخارجية ماركو روبيو الذي اتصل برئيس الوزراء وابلغه بضرورة دفع الرواتب واستئناف تصدير نفط الاقليم . وتم نوع من الحلحلة بان يبدا الاقليم بتسليم النفط بما لا يقل عن 230 ألف برميل وتلتزم الحكومة الاتحادية بتقديم 16 دولار عن كل برميل ،وايضا تشكيل فريق عمل من الطرفين لتصنيف الايرادات غير النفطية وتدقيقها وتحديد حصة الاقليم منها وكيفية معالجته بناء على قانون الموازنة الاتحادية وان تباشر وزارة المالية بصرف رواتب موظفي الاقليم لشهر ايار كبداية لتطبيق الاتفاق .وبالفعل تم تمويل الرواتب واعلنت حكومة الاقليم ايداع المبالغ المتحصلة من الايرادات غير النفطية في حساب وزارة المالية الاتحادية [113]

ويفترض ان المشاركة مع بغداد تقتضي الاخـتراط في قضايا سياسية أوسع نطاقًا على الصعيد الاتحادي لا ان تنشغل بأمور الاقليم فحسب. ولا ينبغي أن يقتصر اخـتراطها النشط في المؤسسات الاتحادية على المناصب الوزارية، بل يشمل أيضًا المستويات المتوسطة والعليا. لقد فشل المنطق الحمائي لحكومة إقليم كردستان في رؤية المصالح الكردية خارج حدودها الديموغرافية المباشرة، معتمدة على الدعم الغربي. ويتطلب ان تعمل حكومة إقليم كردستان على توسيع وبلورة رؤية جديدة لدورها في بغداد وعلى مستوى الإقليم. وان ينتشر الأكراد في المناصب المهمة افقيا على صعيد المؤسسات الحكومية والعامة في الحكومة الاتحادية. ويمتلك الأكراد إلى جانب أعضاء البرلمان، الموظفون المدنيون والدبلوماسيون الأكراد المتبقون في بغداد، الذين بدأوا حياتهم المهنية في الفترة 2005–2006 بالعمل في وزارات عراقية مختلفة والذين طوروا كفاءات ذات صلة بالمشاركة في العمليات الحكومية والبرلمانية في بغداد. وقد صرح مسؤول كردي كبير في وزارة عراقية: "في بغداد، مع ذلك، فإن ديناميكيات المؤسسات الحكومية ليست كما كانت في السنوات الاولى 2004–2008 عندما تم إنشاء النظام السياسي العراقي الجديد. ..."في فبراير 2020، كانت حكومة إقليم كردستان لا تزال تسعى بجد إلى إجراء مفاوضات مع رئيس الوزراء حول الميزانية والأمن وتعيين وزراء جدد.[114].وتعد مشكلة الموارد هي الاساس في المشاكل بين الطرفين حاليا ووتراجعت مشاكل المناطق المتنازع عليها، وفي تواجدهم على صعيد البرلمان استخدموا قوتهم التصويتية للحصول على العوائد على اختلاف انواعها فكانت الاتفاقات تتم بين الاحزاب من أجل تبادل التصويت مثل الاتفاق الثلاثي على التصويت لقوانين الاحوال الشخصية للشيعة وتعديل قانون العفو للسنة واعادة العقارات الى اصحابها في كركوك في 2025 [115]وهو ما يعد نصرا للأكراد لكنه غير كافي.

أضاعت الأحزاب الكردية استغلال النفوذ الذي يتوفر لها في كل انتخابات برلمانية بسبب الحاجة لأصواتها في عمليات تشكيل الحكومات المتعاقبة. وأهدرت هذا النفوذ الذي يتحقق لها في الصراع على السلطة والوظائف الحكومية العليا. وعلى الرغم من تشكيكها في دستورية المحكمة العُليا الاتحادية العراقية ونزاهتها، صوتت أحزاب إقليم كردستان العراق لصالح تأسيسها وأصبح لها مُمثّلون فيها [116]اي انها متواجدة على صعيد المؤسسات الحاكمة جميعها ويفترض ان يكون لها دور سياسي واضح لكن الانشغال بالخلافات الداخلية والصراع على النفوذ والسلطة داخل الاقليم جعل الدور السياسي للأكراد يتراجع.

المطلب الخامس ـ مستقبل الدور السياسي الكردي في العراق:

يمكن الحديث عن مستقبل الدور السياسي للأكراد في مشهدين، الاول مشهد سلبي صراعي والاخر ايجابي تعاوني

اولا ـ مشهد سلبي صراعي

في هذا المشهد لن يلجا الاكراد للتعاون وانما الى استمرار الصراع، وسيكون الصراع أولاً بين الاكراد أنفسهم على المناصب سواء داخل الاقليم نفسه، ام على المناصب في الحكومة الاتحادية وسينعكس صراع الحزبين الرئيسين في الاقليم الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني على تشكيل حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية ما يعني تأخير تشكيلها او تعطيلها في كل مرة بعد الانتخابات. وثانيا سيكون هناك صراع بين الاحزاب الكردية وبقية الاحزاب العراقية وبالذات المهيمنة على صنع القرار في الدولة سواء على الموارد والعوائد وحتى المناصب ،،وتظل للمسالة المالية دور كمصدر للخلاف بين الحكومة الاتحادية والاكراد حول حصة الاقليم في الموارد و العوائد و التي تعود للظهور في كل مرة وبشدة قبل اية انتخابات اذ يضغط الاكراد بشدة للحصول على الاموال و الموارد مقابل تقديم تنازلات للمشاركة مع هذه الجهة او تلك في التصويت على توزيع المناصب وتشكيل الحكومة الاتحادية .ولاننسى الرغبة الكردية بالانفصال ،فلن يتوانى الاكراد ،اذا ما كانت الظروف الاقليمية والدولية مناسبة و الحكومة الاتحادية ضعيفة وتعاني من مشاكل، من العودة للتهديد بالانفصال عن العراق وتشكيل دولة خاصة بهم . اي ان الصراع وعدم الاستقرار سمة هذا المشهد ولن يوجد حل ما دامت المصالح الحزبية الضيقة تكون هي الدافع وراء تصرف الاطراف الكردية وليس المصلحة العامة سواء للأكراد او البلد نفسه.

ثانيا ـ مشهد ايجابي تعاوني

في هذا المشهد يُفترض لجوء الاكراد للتعاون سواء فيما بينهم ام مع الحكومة الاتحادية ،اي سيكون هناك تعاون فيما بين الاحزاب الكردية داخل الاقليم وبالذات بين الحزبين الرئيسين الديمقراطي والاتحاد سواء حول تشكيل الحكومة وتوزيع المناصب بعد كل انتخابات على صعيد الاقليم ،وايضا هناك تعاون بين الاحزاب الكردية مع بقية الاحزاب العراقية حول تشكيل الحكومة الاتحادية وتوزيع المناصب وايضا حول حصة الاقليم من الموارد و العوائد حيث يتم الاتفاق على حصة واضحة للإقليم ويتم الالتزام بها من جميع الاطراف و تسير الامور السياسية للإقليم بصورة طبيعية ولأتصل الى حد تعطيل تشكيل الحكومة ،وهو سيناريو صعب التحقيق نظرا لتمسك الاحزاب الكردية الرئيسة بمواقفها سواء من حصتها على صعيد الاقليم او على صعيد الحكومة الاتحادية وايضا قوة المشاعر القومية الكردية الراغبة بتشكيل دولة خاصة بها ـ مع ادراكها لصعوبة تحقيق هذا الامر ـ وفي نفس الوقت تمسك بقية القوى العراقية بمصالحها والنظر بعين الشك للمطامع والمطامح الكردية .

الخاتمة:

يمكن توضيح اهم الاستنتاجات كما يلي:

1. برز الدور الكردي السياسي في العراق بعد 2003 بشكل كبير، فكان دور الاكراد واضحا منذ البداية في تأسيس النظام السياسي بشكله الجديد ـ الاتحادي ـ وتواجدوا على صعيد مجلس الحكم والحكومة الانتقالية وجميع الحكومات الى يوم كتابة البحث وحصلوا على وزارات سيادية مثل الخارجية والمالية فضلا عن حصتهم في رئاسة الجمهورية وفق نظام المحاصصة الذي سار عليه الحكم من 2003 صعودا.
2. تراجعت قوة الدور الكردي بمرور الايام، وفي الحقيقة تناسب هذا الدور بشكل عكسي مع قوة الحكومة الاتحادية، كما انه تراجع بشكل كبير بسبب الخلافات المستمرة بين الاحزاب الكردية نفسها.
3. تنافست الاحزاب الكردية بقوة فيما بينها على صعيد السلطة والموارد في الاقليم وزادت حدة هذه الصراعات بعد وفاة جلال طالباني الرئيس السابق لحزب الاتحاد الوطني الى حد ان وصل الاقليم لمرحلة الجمود السياسي وتوقف عمل البرلمان الامر الذي جعل الحكومة الاتحادية تتخذ من الخلافات الكردية البينية فرصة لان تضعف الدور الكردي على الصعيد الاتحادي.

4. كان للمطامع الكردية نفسها سواء في مجال الموارد النفطية ام كركوك والمناطق المتنازع عليها ان دفعت الحكومة الاتحادية للتخوف من الطموحات الكردية وهو ما تحقق بإعلان الاكراد استفتاء للانفصال عن العراق لكنهم ما لبثوا ان تراجعوا بعد ان واجهوا موقفا قويا من الحكومة الاتحادية مازاد من ضعف موقف الاكراد ودورهم السياسي
5. واستمر ضعف الدور الكردي حتى وصل الاكراد الى انهم تراجعوا عن بعض مطالبهم السابقة واهتموا اكثر بمسالة رواتب الموظفين ومشكلة تصدير نفط كردستان والتي لاتزال كل مرة تطفو على السطح ثم ما تلبث ان تعود وتزداد حدتها مع قرب كل انتخابات اتحادية وهذا كله يعني مزيد من الضعف للدور السياسي الكردي.

---

[1] ديفيد مكدول، تاريخ الأكراد الحديث،ترجمة راج آل محمد،، دار الفارابي، بيروت، 2004، ص 38، ص42

[2] النتائج النهائية للتعداد العام: عدد سكان العراق 46مليونا و118 ألف نسمة، موقع pukmedia، https://www.pukmedia.com/AR/Details/182953

[3]وكالة الانباء العراقية، التخطيط تعلن النتائج الاساسية للتعداد السكاني في العراق،24 /2025/2، https://ina.iq/ar/local/228692--46-118-.html

[4] ديفيد مكدول ،مصدر سبق ذكره ،ص 38

[5] Phebe Marr , Who Are Iraq's New Leaders? What Do They Want?, special report no.160, United States Institute of Peace, March 2006, Washington, P.14

[6] Phebe Marr ,op,cit,, P.15

[7] زينب زعيتر، العملية السياسية في العراق 2003 – 2014)(رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في العلاقات الدولية والدبلوماسية، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، 2018 ،ص 42

[8] دينا هاتف مكي، الدور السياسي للمسيحيين في العراق،مجلة حمورابي للدراسات ،ع 38 ،السنة التاسعة ،صيف 2021،ص 26

[9] Phebe Marr , Who Are Iraq's New Leaders? What Do They want,op,cit,P.14

[10] Phebe Marr, Iraq's Reconstruction: Where is it Going?, Testimony,Senate Foreign Relations Committee, Wednesday, September 24, 2003,P.5

[11] Yasir Kuoti and Khogir Wirya , Post-Crises Prospects for Reconciliation in Iraq:: A Kurdish-Shi'ites Debate in Najaf, Middle East Research Institute,policy brief , 19March, 2018. Vol. 4, No.18,p.2, http://www.jstor.com/stable/resrep17615

[12] Yasir Kuoti and Khogir Wirya , op,cit,pp.1,2

[1313] هشام عز الدين صادق ، تميم عماد صادق ، مشاركة الكرد في ادارة الدولة العراقية بعد العام 2003 ، مجلة حمورابي للدراسات ،ع 52 ،السنة الثالثة عشر ،2024 ، ص131

*للاطلاع على اسماء اعضاء مجلس الحكم انظر : فرزدق علي التميمي ، التنمية السياسية وازماتها في العراق بعد 2003 ،مركز الرافدين للحوار ،بيروت، 2021 ، ص 124

[14] زينب زعيتر، مصدر سبق ذكره ، ص ص 39 ،40 ،41

[15] انور سعيد الحيدري ،الأحزاب السياسية العراقية والمشاركة في الانتخابات :الظروف. . المواقف. . الدوافع،السبت، 01 كانون2/يناير 2005،مجلة اراء حول الخليج ،مركز الخليج للابحاث ،https://araa.sa/index.php?view=article&id=2181:2014-07-20-10-19-21&Itemid=172&option=com_content

[16] فرزدق علي التميمي ، مصدر سبق ذكره ،ص129

[17]مجموعة الازمات الدولية ، تفكيك العراق :عملية دستورية تتعثر،ايجاز سياسي، ايجاز حول الشرق الاوسط رقم 19 ،عمان/بروكسل ،26 ايلول سبتمبر 2006 ، ص4

[18] Yasir Kuoti and Khogir Wirya , op,cit, P.2

* م1 "جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة ..." دستور جمهورية العراق 2005

[19] معهد بحوث الشرق الاوسط (ميري)،العلاقات بين اربيل وبغداد :بعد عشرون عاما من تغيير النظام في العراق /مارس 2023 ، https://2u.pw/DM2hOX

[20] بلال وهاب ،صعود القوة الكردية وسقوطها في العراق ، تحليل السياسات ، معهد واشنطن لدراسات الشرق الادنى ،ربيع 2023، ص1 ، https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/swd-alqwt-alkrdyt-wsqwtha-fy-alraq

[21] Phebe Marr , Who Are Iraq's New Leaders? What Do They Want?, op,cit, P.10

[22] LYDIA KHALIL, Nobody's Client: The Reawakening of Iraqi Sovereignty, Lowy Institute for International Policy (2009),p.13 https://www.jstor.org/stable/resrep10180

[23]فرزدق علي التميمي ، مصدر سبق ذكره ، ص133

[24] كيف تشكلت الحكومات العراقية منذ 2006-2024 ؟،صحافة البيانات-شبكة الساعة،تاريخ التحميل :السبت 9 اغسطس 2025

[25]هشام عز الدين صادق ، تميم عماد صادق ،مصدر سبق ذكره ، ص137 وكذلك انظر :

Phebe Marr , Who Are Iraq's New Leaders? What Do They Want?, op,cit,P.12

[26] كيف تشكلت الحكومات العراقية منذ 2006-2024 ؟،مصدر سبق ذكره

[27] Awat Asadi, The Territorial Conflict Between The Central Iraqi Government And The Kurdistan Regional Government In Elections And Transitions In The Islamic World Konrad Adenauer Stiftung (2013),pp.70,71 http://www.jstor.com/stable/resrep10105.6

[28] Awat Asadi, op,cit, P.71

[29]فرزدق علي التميمي ، مصدر سبق ذكره ،ص134

[30] هشام عز الدين صادق ، تميم عماد صادق، مصدر سبق ذكره ، ص139،وكذلك : كيف تشكلت الحكومات العراقية منذ 2006 ـ 2024 ؟ ،مصدر سبق ذكره

[31] كيف تشكلت الحكومات العراقية منذ 2006-2024 ؟،مصدر سبق ذكره

[32] هشام عز الدين صادق ، مصدر سبق ذكره، ص139،

[33] كيف تشكلت الحكومات العراقية منذ 2006-2024 ؟مصدر سبق ذكره

[34] Ahmed Ali, IRAQ'S 2014 NATIONAL ELECTIONS,Middle East Security Report20 , Institute for the Study of War (2014),p.17 https://www.jstor.org/stable/resrep07901

[35] Ahmed Ali, op,cit,P.18

[36] كيف تشكلت الحكومات العراقية منذ 2006-2024 ؟،مصدر سبق ذكره

[37] هشام عز الدين صادق ،تميم عماد صادق ،مصدر سبق ذكره ،ص141

[38] المصدر نفسه ، ص ص 142،143 وكذلك انظر :كيف تشكلت الحكومات العراقية منذ 2006-2024 ؟ مصدر سبق ذكره

[39] كيف تشكلت الحكومات العراقية منذ 2006-2024 ؟،مصدر سبق ذكره

[40] المصدر نفسه

[41] هشام عز الدين صادق ، تميم عماد صادق ، مصدر سبق ذكره ،ص ص 144 ،145 ،وكذلك كيف تشكلت الحكومات العراقية منذ 2006-2024 ؟،مصدر سبق ذكره

[42] كيف تشكلت الحكومات العراقية منذ 2006-2024 ؟،مصدر سبق ذكره

[43] هشام عز الدين صادق ، تميم عماد صادق ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 146 ،149 ،151 ،152

[44] المصدر نفسه،ص147

[45] المصدر نفسه، ص149

[46] المصدر نفسه ، ص151

[47] Kawa Hassan, Kurdistan's Politicized Society Confronts A Sultanistic System, Carnegie Endowment for International Peace (2015),p.10, http://www.jstor.com/stable/resrep12896

[48] [48] هشام عز الدين صادق ، تميم عماد صادق ، مصدر سبق ذكره ، ص152

[49] كيف تشكلت الحكومات العراقية منذ 2006-2024 ؟ ، مصدر سبق ذكره

[50] هشام عز الدين صادق ، تميم عماد صادق ، مصدر سبق ذكره ،ص153

[51] كارث ستانسفيلد ،تطوّر المنظومة السياسية لإقليم كردستان العراق ، في : بين الدولة واللادولة السياسة والمجتمع في كردستان العراق وفلسطين ،(تحرير)گلستان گُربَي ،زابينه هوفمان ،فرهاد إبراهيم سَيدر ،ترجمة علي الحارس،مركز الرافدين للحوار ، ،بيروت والنجف ،2022 ، ص ص 95 ،96

[52]يريفان سعيد ،في العراق الأكراد هم العدو الاسوأ لانفسهم ،تحليل السياسات ،منتدى فكرة ، ص2

[53] Kawa Hassan, op,cit , P.3

[54] يريفان سعيد ،مصدر سبق ذكره ،،ص2

[55] كارث ستانسفيلد ،مصدر سبق ذكره ، ص96

[56] المصدر نفسه ، ص 95

[57]مجموعة الازمات الدولية ،ما بعد محاولة كردستان العراق التي تم إحباطها لتحقيق الاستقلال،تقرير الشرق الاوسط رقم 199 ،27 اذار /مارس 2019 ص6

[58] Ala'Aldeen DAA. ,State-building in a fragmented Kurdistan Region of Iraq. MERI Policy Brief. vol.3 no.13 , Middle East Research Institute (2016),p.2 http://www.jstor.com/stable/resrep13611,

[59]مجموعة الازمات الدولية ،مصدر سبق ذكره ، ص ص 4 ،5

[60] بلال وهاب ،صعود القوة الكردية وسقوطها في العراق، تحليل السياسات، معهد واشنطن لسيلسسة الشرق الادنى، ربيع 2023، ص4

[61]مجموعة الازمات الدولية ،مصدر سبق ذكره ، ص ص 5 ،6

[62] بلال وهاب ،صعود القوة الكردية وسقوطها في العراق، مصدر سبق ذكره، ص4

[63]مجموعة الازمات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ص 6 ،7

[64] المصدر نفسه، ص ص 7 ،8

[65] المصدر نفسه، ص8

[66] Phebe Marr , Who Are Iraq's New Leaders? What Do They Want?, ,op,cit,P.14

[67] Pishko Shamsi, The Future of the Kurdistan Region after the Defeat of ISIS and the Failure of the 2017 Independence Referendum, Foreign Policy Research Institute, Middle East Program,March2020,pP.4,5

[68] وينثروب رودجرز ،لا بديل فعلي: تعثُّر أحزاب المعارضة في إقليم كردستان العراق،معهد الشرق الاوسط ،16 يوليو 2024،

https://2u.pw/ev3SQc

[69] توزيع الفائزين في انتخابات برلمان اقليم كردستان 2024 عن محافظات السليمانية واربيل ودهوك وحلبجة، نتائج انتخاب برلمان اقليم كردستان العراق 2024، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات،وكذلك النتائج النهائية لانتخابات برلمان اقليم كردستان 2024، كردستان 2024

[70] بلال وهاب ،صعود القوة الكردية وسقوطها في العراق ، تحليل السياسات ، معهد واشنطن لدراسات الشرق الادنى ،ربيع 2023،ص2

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/swd-alqwt-alkrdyt-wsqwtha-fy-alraq ،

[71] Yasir Kuoti and Khogir Wirya , Post-Crises Prospects for Reconciliation in Iraq:: A Kurdish-Shi'ites Debate in Najaf,Middle East Research Institute (2018),policy brief , 19March, 2018. Vol. 4, No.18, p.2 available at :http://www.jstor.com/stable/resrep17615

[72] فرزدق علي التميمي ، مصدر سبق ذكره ،ص ص 202 ،203

[73] عبد الحكيم خسرو جوزل ، تطورات القضية الكردية في العراق مابعد 2003 ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،قطر 2013 ، ص11، وكذلك : فرهاد ابراهيم سيدر ، الكرد العراقيون: الخلفية التاريخية لأمّة لادولتية، ترجمة:)من الألمانية إلى الإنكليزية(: إڤگينيا أندَرس، سارا هايكل، في : بين الدولة

واللادولة السياسة و المجتمع في كردستان العراق وفلسطين ، تحرير :گلستان گُربَي، زابينه هوفمان، فرهاد إبراهيم سَيدر، ترجمة: علي الحارس، الطبعة الاولى، بيروت/النجف الاشرف، مركز الرافدين للحوار،2022، ص59

[74] LYDIA KHALIL, Nobody's Client: The Reawakening of Iraqi Sovereignty, Lowy Institute for International Policy (2009), p.16 ,available at : https://www.jstor.org/stable/resrep10180 ,

[75] Awat Asadi, op,cit, P.73

[76] Ibid , P.15

[77] Ibid, P.15

78 Ibid , Pp.8,9

79 Awat Asadi, The Territorial Conflict Between The Central Iraqi Government And The Kurdistan Regional Government In Elections And Transitions In The Islamic World,Konrad Adenauer Stiftung (2013),p.72,available at http://www.jstor.com/stable/resrep10105.6 ,

80 LYDIA KHALIL, op,cit, pP.13,14

81 Ibid , P.14

82 Stefan Lukas, What future for Northern Iraq?: The Kurdish dilemma and shifting spheres of influence in the region, Federal Academy for Security Policy (2017), Security Policy Working Paper, No. 31/2017, p.1 ,available at http://www.jstor.com/stable/resrep22185,

83 فرزدق علي التميمي ، مصدر سبق ذكره ،ص203

84 Giovanni Parigi, The Land of Two Rivers Through Arab Shi'a Eyes,in : After Mousel Reinventing Iraq, Andrea Plebani (edt), (ISPI), Ledizioni LediPublishing, Italy ,2017, P.66

[85] مجموعة الازمات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 11

[86] مجموعة الازمات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ص 11 ،12

[87] معهد بحوث الشرق الاوسط (ميري)، مصدر سبق ذكره

[88] Ahmed Ali, op,cit,, P.25

[89] فرهاد ابراهيم سيدر، مصدر سبق ذكره، ص60

[90] Yasir Kuoti and Khogir Wirya , op,cit,P.2

[91] Ibid P.2

[92] مجموعة الازمات الدولية ،مصدر سبق ذكره ، ص 11

[93] Pishko Shamsi, op,cit,P.11

[94] Yasir Kuoti and Khogir Wirya , op,cit,p P.2,3

[95] Pishko Shamsi, op,cit,P.11

[96] مجموعة الازمات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص12

[97] مجموعة الازمات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ص 13 ،14

[98] معهد بحوث الشرق الاوسط (ميري)، مصدر سبق ذكره

[99] دنيز ناتالي، هل لايزال الأكراد صانعي ملوك في العراق، صدى، برنامج الشرق الاوسط/مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، مايو 2010، https://carnegieendowment.org/sada/2010/05/are-the-kurds-still-kingmakers-in-iraq?lang=ar

[100] Pishko Shamsi,op,cit,p.11

[101] Ibid ,p.13

[102] Ibid ,p.12

[103] Ibid ,p.13

[104] Ibid ,pP.13,14

[105] Ibid ,P.14

[106] Ibid , Pp.14,15 .

[107] محمد الربيعي ،ازمة توزيع الموارد بين الاقليم والمركز من النفط الى الرواتب ،مركز البيان للدراسات والتخطيط 27 /2025/7 ،

[108] بلال وهاب ،السباق نحو الهاوية :تطورات النزاع النفطي بين الحكومة العراقية واقليم كردستان، مركز الامارات للسياسات ، https://epc.ae/ar/details/featured/als-baq-nho-alhaoih-ttoarat-alnazaa-alnftai-bin-alhkomah-alaraqaiah-wiqlaiam-kardstan

[109]بلال وهاب ،نقطة التحول في النزاع حول الطاقة بين العراق و "حكومة اقليم كردستان " ،تحليل السياسات ،مركز الامارات للسياسات، ص ص 2 ،3

[110] بلال وهاب ،المصدر نفسه ،ص3

[111] بلال وهاب ،السباق نحو الهاوية :تطورات النزاع النفطي بين الحكومة العراقية واقليم كردستان، مركز الامارات للسياسات ، https://epc.ae/ar/details/featured/als-baq-nho-alhaoih-ttoarat-alnazaa-alnftai-bin-alhkomah-alaraqaiah-wiqlaiam-kardstan

[112] محمد الربيعي ،مصدر سبق ذكره ،

[113] المصدر نفسه ،

[114]Pishko Shamsi,op,cit,p.15

[115] موقع مجلس النواب العراقي، مجلس النواب يصوت على قوانين الأحوال الشخصية وإعادة العقارات والعفو العام،21 يناير 2025، https://2u.pw/qz7C7p

[116] بلال وهاب، السباق نحو الهاوية: تطورات النزاع النفطي بين الحكومة العراقية واقليم كردستان، مركز الامارات للسياسات، مصدر سبق ذكره

Sources

1. Abdul Hakim Khosrow Gozel, Developments in the Kurdish Issue in Iraq after 2003, Arab Center for Research and Policy Studies, Qatar 2013.
2. Ahmed Ali, IRAQ'S 2014 NATIONAL ELECTIONS,Middle East Security Report20 , Institute for the Study of War (2014),available at : https://www.jstor.org/stable/resrep07901, accessed on 2/7/2025
3. Ala'Aldeen DAA, State-building in a fragmented Kurdistan Region of Iraq. MERI Policy Brief. vol.3 no.13 , Middle East Research Institute (2016), available at : http://www.jstor.com/stable/resrep13611,
4. Al-Bayatat Press - Al-Sa'a Network,.How were Iraqi governments formed from 2006 to 2024? https://alssaa.com/post/show/30652%D9%83%D9%8A%D9%81%D8%AA%D8%B4%D9%83%D9%84%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86%D8%B0-2006-2024 , accessed 9 /8/2025
5. Anwar Saeed Al-Haidari, "Iraqi Political Parties and Participation in Elections: Circumstances, Positions, and Motives," Saturday, January 1, 2005, Journal of Opinions on the Gulf , Gulf Research Center,on the web: https://araa.sa/index.php?view=article&id=2181:2014-07-20-10-19-21&Itemid=172&option=com_content, accessed on 14/8/2025.

6. Awat Asadi, The Territorial Conflict Between The Central Iraqi Government And The Kurdistan Regional Government In Elections And Transitions In The Islamic World, Konrad Adenauer Stiftung (2013), available at :http://www.jstor.com/stable/resrep10105.6 accessed on 2/9/2025
7. Billal Wahab, The Turning Point in the Energy Conflict between Iraq and the Kurdistan Regional Government, Policy Analysis, Washington Institute for Near East Studies https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/nqtt-althwl-fy-alnza-hwl-altaqt-byn-alraq-whkwmt-aqlym-krdstan accessed 2/9/2025
8. Bilal Wahab, The Race Towards the Abyss: Developments on the Oil Conflict Between the Iraqi Government and the Kurdistan Region, Emirates Policy Center، https://epc.ae/ar/details/featured/als-baq-nho-alhaoih-ttoarat-alnazaa-alnftai-bin-alhkomah-alaraqaiah-wiqlaiam-kardstan, accessed on 2/9/2025
9. Bilal Wahab, The Rise and Fall of Kurdish Power in Iraq: A Policy Analysis, The Washington Institute for Near East Policy, Spring 2023 https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/swd-alqwt-alkrdyt-wsqwtha-fy-alraq accessed 2/9/2025
10. The Constitution of the Republic of Iraq 2005.
11. David McDowell, A Modern History of the Kurds, translated by Raj Al-Mohammad, Beirut, Dar Al-Farabi, 2004.
12. Denise Natali, Are the Kurds Still Kingmakers in Iraq?, Echo, Middle East Program/Carnegie Endowment for International Peace, May 2010 https://carnegieendowment.org/sada/2010/05/are-the-kurds-still-kingmakers-in-iraq?lang=ar, accessed 2/9/2025
13. Dina Hatif Makki, "The Political Role of Christians in Iraq," Hammurabi Journal of Studies, Issue 38, Year 9, Summer 2021
14. Farazdaq Ali Al-Tamimi, Political Development and its Crises in Iraq after 2003, Al-Rafidain Center for Dialogue, Beirut, 2021
15. Farhad Ibrahim Saydar, The Iraqi Kurds: The Historical Background of a Stateless Nation, translated from German to English by Evgenia Anders and Sara Haeckel, in: Between State and Statelessness: Politics and Society in Iraqi Kurdistan and Palestine, edited by Gulistan Gurbay, Sabine Hoffmann, and Farhad Ibrahim Saydar, translated by Ali Al-Haris, First Edition, Beirut/Najaf, Al-Rafidain Center for Dialogue, 2022
16. Federico Borsari, Institutionalisation of the Peshmerga: tipping the balance of Iraq's stability, Middle East Research Institute , Policy Brief, 16July , 201 9 . Vol. 4 , no.35.
17. Gareth Stansfield, "The Evolution of the Political System of Iraqi Kurdistan," in: Between State and Non-State: Politics and Society in Iraqi Kurdistan and Palestine, (ed.) Gulistan Gurbay, Sabine Hoffmann, Farhad Ibrahim Saydar, translated by Ali Al-Haris, Al-Rafidain Center for Dialogue, Beirut and Najaf, 2022
18. Giovanni Parigi, The Land of Two Rivers Through Arab Shi'a Eyes,in : After Mousel Reinventing Iraq, Andrea Plebani (edt), (ISPI), Ledizioni LediPublishing, Italy ,2017,
19. Hisham Ezz El-Din Sadiq, Tamim Emad Sadiq, Kurdish participation in the administration of the Iraqi state after 2003, Hammurabi Journal of Studies, No. 52, Thirteenth Year, 2024.
20. Independent High Electoral Commission, final results of the 2024 Kurdistan Regional Parliament elections, Kurdistan 2024.

21. International Crisis Group, After Iraqi Kurdistan's Foiled Attempt at Independence, Middle East Report No. 199, 27 March 2019
22. International Crisis Group, Unraveling Iraq: A Constitutional Process Stumbling, Policy Briefing, Middle East Briefing No. 19, Amman/Brussels, 26 September 2006
23. Iraqi News Agency ,Planning Ministry announces key results of Iraq population census, ,24/2/2025, https://ina.iq/ar/local/228692--46-118-.html , accessed on :14/8/2025
24. Iraqi Parliament, Parliament votes on personal status laws, property restitution, and general amnesty, January 21, 2025 https://iq.parliament.iq/blog/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%B5%D9%88%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%89%D9%82%D9%88%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84/ accessed 14/8/2025
25. Kawa Hassan, KURDISTAN'S POLITICIZED SOCIETY CONFRONTS A SULTANISTIC SYSTEM, Carnegie Endowment for International Peace (2015), available at : http://www.jstor.com/stable/resrep12896 ,
26. LYDIA KHALIL, Nobody's Client: The Reawakening of Iraqi Sovereignty, Lowy Institute for International Policy (2009), available at : https://www.jstor.org/stable/resrep10180 , accessed on 2/9/2025
27. Mohammed Al-Rubaie, The Crisis of Resource Distribution between the Region and the Central Government: From Oil to Salaries, Al-Bayan Center for Studies and Planning, https://www.bayancenter.org/2025/07/14058/ ,accessed 27 /7/2025
28. Middle East Research Institute (MERI), Erbil-Baghdad Relations: Twenty Years After Regime Change in Iraq / March 2023, ،https://2u.pw/YGNhcK , accessed 25/8/2025
29. Phebe Marr, Iraq's Reconstruction: Where is it Going?, Testimony,Senate Foreign Relations Committee Wednesday, September 24, 2003
30. Phebe Marr, Who Are Iraq's New Leaders? What Do They Want?, special report no.160, United States Institute of Peace, Washington, March 2006
31. Pishko Shamsi, The Future of the Kurdistan Region after the Defeat of ISIS and the Failure of the 2017 Independence Referendum, Foreign Policy Research Institute, Middle East Program, March2020.
32. The Independent High Electoral Commission, distribution of winners in the 2024 Kurdistan Regional Parliament elections for the governorates of Sulaymaniyah, Erbil, Duhok and Halabja, results of the 2024 Kurdistan Region Parliament elections in Iraq.
33. Sajjad Jiyad, Provincial Council Elections in Iraq: Electoral Dynamics and Political Implications, Institute for Regional and International Studies (IRIS), American University of Sulaimani
34. Stefan Lukas, What future for Northern Iraq?: The Kurdish dilemma and shifting spheres of influence in the region, Federal Academy for Security Policy (2017), Security Policy Working Paper, No. 31/2017, available at : http://www.jstor.com/stable/resrep22185 , ,accessed 2/9/2025
35. Winthrop Rodgers, No Real Alternative: The Stumbling Blocks of Opposition Parties in Iraqi Kurdistan, Middle East Institute, July 16, 2024، https://2u.pw/GuBvlO

36. Yasir Kuoti and Khogir Wirya , Post-Crises Prospects for Reconciliation in Iraq:: A Kurdish-Shi'ites Debate in Najaf,Middle East Research Institute (2018),policy brief , 19March, 2018. Vol. 4, No.18, available at : http://www.jstor.com/stable/resrep17615, accessed 5/7/2025
37. Yerevan Said, In Iraq the Kurds are their own worst enemy, Policy Analysis, Fikra Forum https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/fy-alraq-alakrad-hm-aldw-alaswa-lanfshm, accessed 5/9/2025
38. Zainab Zaiter, The Political Process in Iraq 2003-2014, A Thesis for a Postgraduate Diploma in International Relations and Diplomacy, Lebanese University, Faculty of Law, Political and Administrative Sciences, 2018